الفصل الرابع

نشأة التخطيط التربوى فى ليبيا وتطوره وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية

خلال المدة من 1963 وحتى قيام المؤتمرات الشعبية

ويتضمن هذا الفصل المحاور الرئيسية التالية :

أولاً : الجهود التخطيطية التى سبقت وضع أول خطة تربوى فى ليبيا عام 1963

(1) المؤتمر الأول للتعليم فى عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية.

(2) مشروع الأمم المتحدة للتنمية فى ليبيا عند بداية الإستقلال.

(3) المحاولات التمهيدية لميلاد التخطيط التربوى فى ليبيا.

ثانياً : ظهور التخطيط التربوى فى ليبيا وتطوره قبل قيام الثورة وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية.

(1) مرحلة النشأة والتكوين.

(2) مرحلة التطور وبناء المؤسسات.

(3) أثر قيام التخطيط فى تطور التُعليم والأهداف التربوية خلال هذه الفترة

أ - التوسع فى نشر التعليم.

ب- المطالبة بتعزيز مخصصات التعليم.

جـ الإهتمام بالمؤتمرات.

ثالثاً : تطور التخطيط التربوى فى ليبيا منذ بداية الثورة وحتى قيام المؤتمرات الشعبية.

(1) مبادئ استراتيجية فلسفة التغيير.

(2) أسس فلسفة التربية فى عهد الثورة.

(3) إعادة النظر فى التشريعات والهياكل الإدارية وفقاً للفلسفة الجديدة والتحديات القائمة.

(4) أثر تطور التخطيط التربوى فى تطوير التعليم فى الأهداف التربوية خلال هذه الفترة

الفصل الرابع

نشأة التخطيط التربوى فى ليبيا وتطوره وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية خلال المدة من 1963 وحتى قيام المؤتمرات الشعبية

إذا كان التخطيط قد أصبح فى هذا العصر مطلباً أساسيا ، ولاسيما لدى الدول النامية ، فهذا التخطيط فى الواقع لا يبلغ مداه إلا إذا نزل التخطيط التربوى إلى الساحة وقاد المعركة. وبما أن معظم الدراسات العربية التى اهتمت بشئون التخطيط التربوى فى الوطن العربى قد أجمعت على أن عام 1960 يعد بداية التخطيط للتربية فى البلدان العربية ، حيث أن معظمها قد عرفت التخطيط التربوى إما قبله أو بعده بقليل ، فإن ليبيا استناداً إلى ما ذكرته بعض التقارير والأبحاث والدراسات التى تناولت مسيرة التنمية فى البلاد تعد من الدول التى تبنت التخطيط التربوى بعد هذا التاريخ بقليل ، وبالتحديد فى عام 1963 عندما وضعت أول خطة تربوية عرفتها البلاد فى تاريخها ، وهى الخطة الخمسية الأولى للسنوات (63 /1968) .

وفى الوقت الذى تجمع فيه تلك المراجع على أن أول خطة تربوية فى ليبيا قد وضعت فى سنة 1963 ، فإنها تشير أيضاً إلى أن هذه البداية قد سبقتها – فى الواقع – العديد من المحاولات ، أو الإرهاصات – كما قد يسميها البعض – جاء البعض منها نتيجة لجهود أجنبية قبل أن تنال ليبيا استقلالها عام ١٩٥١ ، وبعضها الآخر تحقق بجهود ليبية ومساعدة بعض الخبرات الدولية والعربية ، وذلك حتى قيام الثورة عام 1969 حيث شهدت البلاد بعد ذلك جملة من التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى كان لها آثارها على التخطيط التربوى والسياسة التعليمية برمتها. ولذا فإنه يتحتم عدم إغفال أو تجاهل تلك الإرهاصات مهما كانت قيمتها أو مستواها بالنسبة لمفهوم التخطيط التربوى فى الوقت الراهن ، لأن البعض منها يمكن اعتباره خطوة من الخطوات التى ساعدت على قيام التخطيط التربوى فى ليبيا.

أولاً : الجهود التخطيطية التى سبقت قيام أول خطة تربوية فى ليبيا :

على الرغم من أن تلك المحاولات لا تمثل فى الواقع الخطة التربوية بالمعنى العلمى المتعارف عليه اليوم ، بقدر ما كانت أشبه بمشروعات للتنمية والتى يعد التعليم جزءاً

منهـا ، حـيث يتم تنفيـذ هذه المشـروعـات ضـمن الإطـار العـام للتنمـيـة الاقـتـصـادية والإجتماعية فى كل فترة من الفترات التى سبق تناولها فى الفصل الثالث من الدراسة الحالية. ومن بين هذه المشروعات – على سبيل المثال – والتى عرفتها البلاد خلال المدة التى سبقت قيام أول خطة للتربية والتعليم فى ليبيا ووضعت ما يشبه (الخطط) سواء للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بصفة عامة ، أو للتربية والتعليم بصفة خاصة ما يلى :

1- المؤتمر الأول للتعليم فى ليبيا عام 1943 فى عهد الإدارتين البريطاينة والفرنسية.

2- مشروع الأمم المتحدة للتمية فى ليبيا عند بداية الإستقلال وما تضمن من برامج وضعت من قبل الدول الأجنبية بحجة تنفيذ المشروع الإنمائى للأمم المتحدة فى ليبيا.

1- المؤتمر الأول للتعليم فى ليبيا :

تمخض عن المؤتمر الأول للتعليم فى ليبيا والذى عقد بطرابلس عام 1943 تحت إشراف الإدارتين البريطانية والفرنسية حينذاك وضع مشروع للنهوض بالتعليم فى ليبيا بعد أن تمت الموافقة المبدئية على الخطوات والتدابير التى ينبغى اتخاذها لتلبية مطلب المواطنين الليبيين فى تعليم أبنائهم.

وقد حدد هذا المشروع الذى وضع على هيئة خطة الخطوات الضرورية اللازمة لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه كتحديد عدد المدارس التى يمكن افتتاحها ، وتقدير الميزانية اللازمة لهذه المدارس ، وإحضار الكتب والمناهج والمعلمين من الدول العربية ولاسيما من مصر وفلسطين ، كما أشارت الدراسة إلى ذلك فى الفصل السابق.

2- مشروع الأمم المتحدة للتنمية فى ليبيا عند بداية الإستقلال :

تشير إحدى الدراسات إلى أنه «منذ بداية فترة الإستقلال لم يكن هناك سوى محاولات لوضع برامج إنمائية فى ليبيا بجهود من منظمة الأمم المتحدة كالمشروع الذى وضعه BinGamin Higtiz خبير الأمم المتحدة وذلك على ضوء التقارير التى

جمعتها المنظمة الدولية عن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فى ليبيا عند بداية استقلالها»[1] .

وتضمن هذا المشروع ثلاثة برامج أولها قصير المدى ، ويهدف إلى وضع إجراءات عاجلة وضرورية لإصلاح بعض المرافق الأساسية التى دمرتها الحرب العالمية الثانية فى ليبيا ، وثانيها متوسط المدى ، ويركز على الإهتمام بالتعليم والتدريب ، وثالثها طويل المدى ، ويستهدف الإهتمام بتنمية الزراعة والصناعة.

وما يهم الدراسة الحالية من هذه البرامج هو البرنامج الثانى الذى يهتم بالتعليم والتدريب ، حيث تولت تنفيذه هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة التى أشرفت على التعليم الفنى والمهنى فى ليبيا عن طريق إفتتاح بعض المدارس الفنية والزراعية وإقامة المراكز الثقافية والمكتبات العامة والمتنقلة وذلك بحجة المساهمة فى نشر الثقافة والمعرفة ، ولو إنها فى حقيقة الأمر كانت تعنى بالدرجة الأولى بنشر الدعاية الأمريكية وترويج الأفكار المضادة للشيوعية خلال ما كان يعرف بالحرب الباردة عن طريق المراكز التى انتشرت فى معظم المدن الليبية ، واستطاعت هذه المراكز بما لديها من وسائل متقدمة وتسهيلات وخدمات أن تجتذب القارئ العربى فى ليبيا وتقدم له ما تريد إنفاذه من الأفكار والثقافات التى قد لا تكون جميعها فى صالح أبناء البلاد بقدر ما تخدم المصالح الأمريكية والإستعمارية أكثر مما تقدمه من أجل نشر الثقافة والمعرفة.

وجاء فى دراسات أخرى إنه خلال المدة ما بين 1952 و 1955 تم إنشاء بعض المؤسسات التى تحمل مسميات ليبية غير إنها فى حقيقة الأمر كانت مؤسسات وهيئات ووكالات أجنبية تم تأسيسها تحت ستار تنفيذ البرامج التى تضمنها مشروع الأمم المتحدة المشار إليه ، ومن هذه المؤسسات :

(أ) هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة :[2]

وهى التى كانت تشرف على إدارة برنامج المساعدة الفنية الأمريكية لليبيا والمتمثلة فى إقامة مشاريع تعليمية وزراعية وصحية وثقافية وتدريبية حيث أشرفت هذه الهيئة

(1) عبد البارى شوشان الزنى ، مرجع سابق ، ص 4.

(2) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 209.

على المدرستين الزراعتين اللتين أفتتحت إحداها فى طرابلس والأخرى فى المرج ، وكذلك المدرسة الصناعية التجارية فى بنغازى ، وذلك إلى جانب بعض المشروعات الثقافية وبرامج الصحة المدرسية .

(ب) وكالة التنمية والإستقرار :[1]

وهى التى وضعت خطة عام 1952 تمثلت فى جملة من التدابير للإغاثة والإستقرار ولذلك سميت بخطة الإستقرار ، كما وضعت هذه الوكالة أيضاً خطة أخرى عام 1956 بمساعدة هيئة المساعدة الفنية الأمريكية ولجنة من موظفى الأمم المتحدة وممثلين عن الحكومة الليبية ، غير أن تنفيذ هاتين الخطتين – طبقاً لما أوردته التقارير الصادرة عن وزارة التنمية والتخطيط – كان عفوياً ومتفرقا وكل ما حصل لا يستحق أن يسمى تخطيطاً لأنها عبارة عن برامج لمحاولة إعادة البناء .

(جـ) المؤسسة المالية الليبية :

تم إنشاء هذه المؤسسة عام 1952 لتقوم بمهمة تجميع المساعدات الخارجية وتنظيمها والتنسيق بينها والتخطيط لمنح القروض لتنمية المشروعات الإستثمارية التى تقوم بها تلك المؤسسات الأجنبية . غير إن تقريراً للبنك الدولى يشير إلى أن هذه المؤسسة لم تتمكن من تأدية المهام التى أسندت إليها مما جعل مهمة الإنفاق على مشروعات التنمية تتعثر[2] .

(د) لجنة التخطيط الإقتصادى :[3]

أنشئت هذه اللجنة عام 1952 وتعتبر مرحلة هامة فى تطوير أسلوب التخطيط فى ليبيا حيث كانت مهامها تنصب على تقديم المشورة فى كل ما يتعلق بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد ، إلى جانب محاولة وضع خطة عامة للتنمية فى ليبيا ومراجعتها دورياً وتقديم التقارير بشأنها .

---

(1) وزارة التنمية والتخطيط (موجز تطور أنظمة التخطيط فى ليبيا) ، طرابلس 1965 ، ص 11 .

(2) البنك الدولى للإنشاء والتعمير (تقرير عن التنمية الإقتصادية فى ليبيا) ، مرجع سابق ، ص 29 .

(3) سالم عبد السلام رحومه ، دراسة فى التخطيط التربوى عن التعليم والعمل فى ليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، من قسم التخطيط التربوى ، كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريونس ، 1952 ، ص 29 .

هذه المؤسسات والوكالات والهيئات الأجنبية سبق أن عبر عنها الدكتور على عتيقة وزير التنمية والتخطيط فى ليبيا عام 1968 بقوله :

«إن هذه المؤسسات كانت هى التى تقوم بإعداد المشروعات ومناقشتها وتنفيذها وتسليمها جاهزة للحكومة الليبية دون أن يكون للحكومة دور فيها»[1] . كما أشار أيضاً تقرير صادر عن البنك الدولى عام 1959 إلى جملة من الصعوبات التى وقفت فى سبيل تنمية إقتصادية متوازنة فى ليبيا والتى كان أبرزها – حسبما يشير التقرير – (الدمار الذى خلفته الحرب العالمية الثانية ، واتساع مساحة البلاد. وقلة الموارد الطبيعية المتوفرة فى ذلك الوقت ، وتعدد الإختصاصات بين أجهزة الحكومة الإتحادية والولايات فى كل ما يتعلق بالتنمية ، إضافة إلى ضعف الأجهزة الإدارية والفنية ، وإنعدام التنسيق بين ما تقوم به المؤسسات الأجنبية من أعمال»[2] .

يفهم مما تقدم إن هذه المؤسسات قد تكونت خصيصاً لإدارة المساعدات الأجنبية التى تحصل عليها ليبيا فى بداية عهد استقلالها من أجل برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية. غير أن النشاط الإنمائى كان حتى عام 1955 عبارة عن مشروعات متفرقة أغلبها لم يتم تنفيذه ، إضافة إلى أن المؤسسة المالية الليبية كان وجودها هزيلاً حيث إن معظم المساعدات لم تصل ولم يتم التنسيق بين هذه المساعدات والجهود المبذولة من أجل استثمارها فى مشروعات تعود على البلاد بالخير ، كما يلاحظ أيضاً تعارضاً وازدواجية فى المهام التى تقوم بها تلك المؤسسات فى أغلب الأحوال ، واتفاقها فى جانب واحد وهو عدم إشراك الليبيين فى التخطيط لتنمية بلادهم إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً.

3- المحاولات التمهيدية لميلاد التخطيط التربوى فى ليبيا :

نتيجة لفشل تلك المؤسسات الأجنبية فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة للمجتمع الليبي ، وبعد أن اتضحت لليبيين النوايا والأهداف الحقيقية التى كانت ترمى إليها تلك المؤسسات ، فقد برزت الحاجة لمعالجة مشاكل البلاد من قبل أصحابها

(1) انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة ، ص 144 .

(2) البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، مرجع سابق ، ص 32.

الأصليين ، حيث أخذ التفكير فى إيجاد مخرج من هذه الأزمة وذلك بتكوين جهاز من الليبيين ليحل محل هذه المؤسسات الأجنبية فى التخطيط وتنسيق برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد. وهكذا ظهر إلى حيز الوجود «مجلس الأعمار» عام 1956 وهو جهاز مكون من الليبيين ، ثم تلا ذلك تعديل الدستور الليبى وقيام الوحدة الدستورية وما نتج عن ذلك من تطورات مهدت فى النهاية إلى ميلاد التخطيط التربوى فى ليبيا. ويمكن تناول هذهالتطورات فى شئ من الإيجاز فيما يلى :

(أ) مجلس الإعمار :

تشير إحدى الدراسات إلى إنه «على الرغم من أن مجلس الإعمار قد أسس عام 1956 لتنسيق أعمال التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد ، إلا إنه ظل حتى عام 1960 مجرد هيئة إستشارية ليس لديها من الصلاحيات ما يجعلها تستطيع القيام بالدراسات العامة لأوضاع البلاد ، ولكن مع بداية عام 1960 تطور هذا المجلس ليصبح مؤسسة مسئولة عن التخطيط والتنفيذ والتمويل ، وبذلك حل هذا المجلس محل الوكالات الأجنبية المشار إليها آنفاً»[1] .

ويعتبر هذا المجلس نقطة تحول هامة فيما يتعلق بمرحلة التخطيط لليبيين إلى مرحلة التخطيط من قبل الليبيين بمساعدة بعض خبراء الأمم المتحدة ، حيث تم فى عهد هذا المجلس إنجاز بعض الدراسات ، وتنفيذ عدد من المشروعات الإنمائية فى البلاد ، أما عن أسباب توقفه عن ممارسة اختصاصاته منذ تأسيسه عام 1956 وحتى عام 1960 فيتضح إن تلك الأسباب كما تفهم من المداولات المدونة بمحضر إحدى الجلسات الرسمية لوزارة التخطيط والتنمية[2] ترجع إلى الصراع الذى كان محتدماً بين هذا المجلس من جهة وبين الخبراء والمستشارين الأجانب برئاسة مجلس الوزراء والذين كانوا يتمتعون بنفوذ واسع لدى الحكومة الليبية وذلك بفضل ما لدى دولهم من هيمنة ونفوذ بسبب ما تقدمه تلك الدول من مساعدات مالية وفنية تحتاج إليها البلاد فى تلك الفترة ، حيث يشير الدكتور عتيقة وزير التحطيط والتنمية عام 1968 إلى أن «هؤلاء

(1) عبد البارى شوشان الزنى ، مرجع سابق ، ص 7.

(2) وزارة التخطيط والتنمية ، المحضر الرسمى لاجتماع الوزارة يوم 1968/6/20 ، مرجع سابق ، ص 2 .

الخبراء كانوا يضعون العراقيل أمام كل ما يقدمه هذا المجلس من دراسات ومقترحات وذلك للتشكيك فى قدرة الليبيين على القيام بمثل هذه الأعمال ، ومن خلال مواقعهم كخبراء أجانب فى بلد متخلف كان مجلس الوزراء يميل إلى ترجيح أرائهم فى كثير من الأمور»[1] .

(ب) قيام الوحدة الدستورة وأثرها على تطور التخطيط فى ليبيا :

لعله من أبرز الأحداث الهامة التى كان لها دور فى الإسهام والتعجيل فى عملية قيام التخطيط التربوى فى ليبيا هو تعديل الدستور الليبى عام 1962 والذى تم بمقتضاه انتقال ليبيا من النظام الإتحادى الفيدرالى «الولايات» إلى النظام الوحدوى.

وهذا الحدث كان له – فى الواقع – أثره البارز على كافة أجهزة الدولة ، ولاسيما اختصاصات الوزارات التى أضحت أكثر مركزية حيث جاء فى تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتنمية إنه «بموجب تعديل الدستور الليبى أصبحت ليبيا دولة موحدة تسمى (المملكة الليبية) وذلك اعتباراً من 1963/4/27 ، وعلى أثر ذلك صدر القانون رقم 5 لسنة 1963 الخاص بتنظيم شئون التنمية ، والذى تم بمقتضاه أيضاً استحداث وزارة للتخطيط والتنمية ، كما ألغى هذا القانون مجلس الأعمار وأحل محله مجلس التخطيط القومى الأعلى.

يتضح مما تقدم أن فترة الخمسينات من هذا القرن قد تميزت بظهور هيئات ومؤسسات ووكالات أجنبية لتتولى تنفيذ برامج التنمية فى ليبيا كان لها – فى الواقع – انعكاساتها وجوانبها الإيجابية على الصعيد الوطنى ، غير أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التى كانت تمر بها ليبيا فى تلك الآونة من جهة ، وتعثر عمل هذه المؤسسات والهيئات نتيجة التداخل بين اختصاصاتها ومسئولياتها لأنها كانت مسخرة بالدرجة لإدارة مشروعات التنمية بشروط واتفاقيات فى صالح الدول المانحة على حساب التنمية الوطنية من جهة أخرى ، جعل حجم هذه الجوانب الإيجابية محدوداً . وأياً كان الأمر فقد أدى هذا إلى انتشار التعليم ، وظهور بعض

(1) وزارة التخطيط والتنمية ، المحضر الرسمى لاجتماع الوزارة ، يونية 1968 ، مرجع سابق ، ص 3.

الكفاءات ، أو على الأقل العناصر الوطنية الواعية والمخلصة التى بدأت تتحمل مسئولية العمل الوطنى فى التغيير والتطوير مما ساعد على بروز جملة من التطورات الجديدة التى مهدت فى نهاية المطاف إلى ميلاد التخطيط التربوى عام 1963 .

ثانياً : ظهور التخطيط التربوى فى ليبيا وتطوره قبل قيام الثورة :

(1) مرحلة النشأة والتكوين :

لاشك أن تلك التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى شهدتها البلاد منذ مطلع الستينيات من هذا القرن ، والتى تمثلت فى جملة من المعطيات والمتغيرات الهامة كبداية تصدير النفط وأثر ذلك فى النواحى الإقتصادية والإجتماعية ، وتعديل الدستور ، وقيام الوحدة الدستورية ، وما تبع ذلك من تشريعات جديدة وتنظيمات كان أهمها استحداث وزارة لشئون التخطيط والتنمية ، لتتولى دراسة أوضاع البلاد الإقتصادية والإجتماعية ، وإمكانياتها ومواردها الطبيعية والإنتاجية ، وذلك بالإضافة إلى دخول بعض العناصر الوطنية المؤهلة إلى أجهزة الدولة ومرافقها سواء ممن تخرجوا من الجامعة الليبية ، أو ممن أكملوا تعليمهم خارج البلاد.

كل هذه العوامل وغيرها قد حتمت إبراز مصطلحات ومفاهيم جديدة لم تكن متداولة من قبل كعبارة (التخطيط) عندما ظهرت إلى الوجود وزارة التخطيط والتنمية ، مما يعد مصطلحاً جديداً ليخلق من صلبه هو الآخر مفهومين جديدين آخرين هما (الخطة والأهداف) حيث كانت المشروعات خلال الفترة السابقة-كما سبق البيان- تعد بدون خطة ، أو أهداف محددة وواضحة ، وتوقيت زمنى لإنجاز المشروعات.

لاشك أن هناك عدة عوامل خارجية أخرى عربية ودولية ساعدت أيضاً على ظهور مثل هذه المفاهيم الجديدة كان أبرزها على الصعيد العربى انعقاد المؤتمر العربى الأول لوزراء التربية والمسئولين عن التخطيط الإقتصادى فى بيروت عام 1960 ، والذى عنى بصورة خاصة بموضوع التخطيط التربوى بصفته يمثل الآلية المناسبة للربط بين مستهدفات الخطط الإنمائية من جهة ، وحركة التعليم من جهة أخرى .

أما على الصعيد الدولى فتشير دراسة للدكتور شعيب المنصورى إلى أن «هناك عدة

مؤتمرات إقليمية عقدت خلال هذه الفترة أيضاً بحفز وتشجيع من منظمة اليونسكو ، ودفع من الحكومات المستقلة حديثاً بأغلب البلاد النامية تحدوها الآمال للعراض فى تحقيق مستهدفات التنمية الإقتصاية والإجتماعية عن طريق ربط مساراتها ومخرجاتها بحركة التعليم فى تلك البلدان ، ومن بين هذه المؤتمرات مؤتمر كراتشى عام 1960 ، ومؤتمر أديس أبابا عام 1961 ، ومؤتمر سانتياجو عام 1962»[1]

إن هذه العوامل سواء الداخلية منها أم الخارجية قد شجعت حكومة الوحدة الدستورية التى كانت تتوق إلى محاولة تطوير مشروعات التنمية فى البلاد مما دفع بها إلى محاولة وضع أول خطة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد ، وهى الخطة الخمسية الأولى للسنوات 68/63 ، والتى وضعت فى إطارها الخطة التربوية الأولى وذلك على الرغم من عدم اكتمال بناء أجهزة التخطيط اللازمة ، حيث تركزت الأهداف الرئيسية لهذه الخطة على التوسع فى نشر التعليم من أجل خلق كوادر مؤهلة لتسيير مرافق الدولة من جهة ، وللتخفيف من حدة مشكلة الأمية من جهة أخرى.

ويمكن القول بأن صدور القانون رقم 8 لسنة 1964 ، والخاص بتنظيم شئون الإدارة المحلية والذى تم بموجبه تقسيم البلاد إلى عشر محافظات هى : محافظة طرابلس ، محافظة بنغازى ، محافظة سبها ، محافظة مصراته ، محافظة الجبل الأخضر ، محافظة غريان ، محافظة الزاوية ، محافظة درنه ، محافظة الخمس ، محافظة أوبارى ، قد أوجب على التخطيط التربوى أن يتأثر بهذه التطورات ، حيث أخذ بالاتجاه المركزى فى التخطيط والمتابعة والذى يمثله مجلس التخطيط القومى ، وبالاتجاه اللامركزى فى التنفيذ ، والذى كانت تتولاه الإدارات المحلية للتعليم تحت الإشراف المباشر لمجالس المحافظات من جهة ، والتوجيه الفنى المركزى الممثل فى وزارة التربية والتعليم من جهة أخرى ، إذ نصت المادة (21) من قانون الإدارة المحلية المشار إليه ،أنه من حق مجالس المحافظات بحث ودراسة ومتابعة المسائل المتعلقة بسير تنفيذ خطط التنمية ، فى كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والتى تقوم بتنفيذها الإدارات المحلية فى المحافظات ، حيث تقوم هذه المجالس بتقديم التوصيات

(1) الدكتور شعيب المنصورى ، من بيروت إلى القاهرة 34 سنة ، مرجع سابق ، ص 4.

والمقترحات إلى الوزارات المختصة ، وإلى مجلس التخطيط القومى وذلك لإجراء ما يتطلب تعديله خلال مرحلة تنفيذ الخطة»[1]

وإذا كان يعاب على التخطيط التربوى فى ظل نظام المحافظات حدة مركزيته ، فإن الدراسة الحالية ترى بأن المركزية خلال تلك الفترة كانت لازمة وضرورية نظراً لطبيعة الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى كانت تمر بها البلاد خلال تلك الآونة ، أما مرحلة التنفيذ فإن قانون الإدارة المحلية قد أزال عنها قيود تلك المركزية.

ومهما يكن الأمر فإن وزارة التربية والتعليم فى ظل هذا النظام لم تسلم من الإنتقادات التى وجهت إليها ، ولاسيما فيما يخص الهيكل التنظيمى الأعلى للوزارة الذى كان يتكون من : الوزير ويساعده وكيلان أحدهما للشئون الإدارية ، والآخر للشئون الفنية ، وستة عشر مديراً عاماً ، وعشرة مدراء يعملون بإدارات التعليم بالمحافظات ، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن «بعثة التخطيط التربوى التى زارت ليبيا عام 1964 بتكليف من منظمة اليونسكو قد أوردت فى تقريرها بعض الملاحظات منها :[2]

- ترى اللجنة أنه نظراً لتكامل الشئون الفنية والإدارية ومنعاً لازدواجية المسئوليات ينبغى أن يكتفى بوكيل واحد للوزارة يكون مسئولاً أمام الوزير عن تفيذ السياسة التعليمية للوزارة.
- أنه من الأفضل أن يبقى الوكيل مدة معقولة من الزمن فى منصبه لأنه من الصعب على الوزارة تنفيذ الخطة التربوية بالصورة المطلوبة ما لم تحتفظ بسياسة مستقرة فيما يتعلق بالوظائف القيادية المسئولة عن تنفيذ الخطة التربوية.

والدراسة الحالية تميل إلى منطقية وعقلانية الملاحظة الثانية أكثر من الأولى ، حيث أن سرعة تغيير القيادات التنفيذية سواء على المستوى الأدنى أم الأعلى من الأسباب التى عرقلت ، بل مازالت تعرقل تنفيذ الخطط التربوية فى ليبيا حتى الآن.

---

(1) المملكة الليبية ، رئاسة مجلس الوزراء (القانون رقم 8 لسنة 64) ، الخاص بتنظيم شئون الإدارة المحلية ، المادة (21).

(2) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 232.

أما الملاحظة الأولى فإن هناك أموراً إدارية وأخرى فنية بحتة مما يتطلب تحديداً فى الاختصاصات والمسئوليات فى كلا الجانبين الإدارى الفنى.

(2) مرحلة التطور وبناء المؤسسات :

لابد للدراسة الحالية وهى تستعرض تطور التخطيط التربوى فى ليبيا خلال مرحلة ما قبل قيام الثورة أن تشير إلى أن هناك جملة من التطورات الأخرى المحلية والعربية والدولية التى مهدت لوزارة التربية والتعليم فى ليبيا خلال تلك الفترة ، وهيأت لها من الظروف ما يمكنها من إحداث تطوير فى أجهزتها ومؤسساتها وأنشطتها ، وذلك طبقا لمقتضيات الظروف الداخلية من جهة ، ومواكبة للمتغيرات العصرية المتلاحقة على الصعيدين العربى والدولى من جهة أخرى.

فعل المستوى المحلى كان انعقاد المؤتمر الثانى للتعليم فى ليبيا فى مدينة البيضاء عام 1963 ، والذى شارك فيه نخبة من المختصين بالتربية والتعليم فى ليبيا ، وتركز البحث فيه حول تحديد ودراسة المشكلات التى تواجه مسيره التعليم فى ليبيا ، كنقطة لبداية معالجة بعض القضايا التربوية والتعليمية فى البلاد ، مما يستوجب ضرورة التفكير فى تطوير الأجهزة الإدارية لوزارة التعليم من أجل إمكان التصدى لمثل تلك المشكلات.

وعلى الصعيد العربى فقد صدرت عن المؤتمر الثانى لوزراء المعارف والتربية والتعليم العرب ، الذى انعقد فى بغداد عام 1964 التوصية التالية :

«يوصى المؤتمر بتوحيد تسمية الوزارات المختصة بشئون التربية والتعليم فى الوطن العربى بحيث تصبح (وزارة التربية) فى جميع الدول العربية ، وأن يعمل على تنفيذ ذلك متى سنحت الفرصة»[1] .

أما على الصعيد الدولى فقد جاءت التوصية رقم (54) التى اتخذها المؤتمر الدولى الخامس والعشرون للتربية المنعقد فى جنيف (يوليو 1962) وما تضمنته تلك التوصية

---

(1) جامعة الدول العربية ، الإدارة الثقافية ، (توصيات المؤتمر الثانى لوزراء المعارف والتربية العرب) ، بغداد ، 1964 ، ص 12 .

من توضيح لأهمية التخطيط التربوى ، وبيان لأجهزته ، ومبادئ وضع الخطة التربوية وانفاذها [1] ، بمثابة النبراس الذى أنار الطريق لوزارة المعارف فى ليبيا آنذاك لكى تتجه نحو أسلوب التخطيط للتربية والتعليم.

واستجابة لتلك التطورات المحلية والعربية والدولية فقد صدر قانون التعليم لسنة 1965 ، والتى نصت المادة الأولى منه على أن تستبدل عبارتا «وزير المعارف» و «وزارة المعارف» بعبارتى «وزير التربية والتعليم» و «وزارة التربية والتعليم» ، وهكذا أضيف إلى عبارة التعليم مصطلح جديد هو (التربية) . كما حددت المادة الثالثة من هذا القانون أيضاً لوزارة التربية والتعليم المهام والاختصاصات التى يمكن تلخيصها فيما يلى: [2] .

- رسم السياسة العامة للشئون التعليمية بما يتفق مع الأهداف القومية فى نطاق السياسة العامة للدولة ، ووضع المشروعات والخطط اللازمة لتنفيذ هذه السياسة بما يتلاءم مع احتياجات البلاد وتطورها.
- تقرير أفضل الوسائل اللازمة لنشر التعليم فى جميع أنحاء البلاد فى حدود الخطة العامة وإمكانيات الدولة.
- العمل على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع المواطنين فى ميادين التعليم المختلفة ، مع مراعاة حاجات كل بيئة وظروفها.
- وضع المناهج الدراسية والكتب المقررة ، مع مراعاة تكامل التوازن بين المواد التعليمية المختلفة بحيث تصل بالطالب إلى المستوى المناسب من الخبرة والمعرفة التى تتفق مع كل مرحلة تعليمية.
- العناية بالتقييم الإحصائى للعمليات التربوية والتعليمية وإصدار التقارير السنوية عن نتائج الإحصاءات وتحليلها.

---

(1) الدكتور عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوى ، مرجع سابق ، ص 653.

(2) المملكة الليبية ، الجريدة الرسمية ، (قانون التعليم لسنة 1965) ، العدد 14 ، الصادر فى 65/10/25 ، ص 22.

- العمل على توثيق العلاقات الثقافية والتربوية والتعليمية بين ليبيا والبلاد العربية والأفريقية وغيرها ، للاستفادة من النشاط العلمى والتربوى فى الخارج ، والاهتمام بتبادل الأساتذة والخبراء والطلاب.

- الإهتمام بمحو الأمية ، والدعوة إلى عقد مؤتمرات تربوية وتعليمية محلية وعربية ودولية لدراسة مشاكل التربية والتعليم.

وبهذه المهام والاختصاصات أصبحت وزارة التربية والتعليم هى صاحبة السلطة الأولى فى تقرير السياسة التعليمية ، والفلسفة التربوية ، وذلك وفق الأهداف الوطنية والإمكانات المتاحة ، وأصبح من اختصاصها وضع الخطط التربوية اللازمة لتنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف. والمرامى المنشودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، ومما ساعد على ذلك استكمال بناء الأجهزة والمؤسسات ذات العلاقة بالتخطيط وهى :

(أ) مجلس التخطيط القومى الأعلى :

لقد كان نتيجة لتعديل الدستور الليبى عام 1962 أن صدرت عدة تشريعات جديدة لاستحداث واستكمال أجهزة الدولة ، والتى كان من بينها إنشاء (مجلس التخطيط القومى الأعلى) برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية ستة من الوزراء الذين تتعلق مهام وزاراتهم مباشرة برسم سياسة شئون التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد وهم وزراء التخطيط والتنمية ، والصناعة ، والزراعة ، والعمل ، والتجارة ، والمالية ولو أن وزير التربية والتعليم لم يكن ضمن هؤلاء الأعضاء وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل دلالة واضحة على أن تركيز التخطيط فى البداية كان موجهاً نحو النواحى الاقتصادية أكثر من التخطيط لتنمية الموارد البشرية ، إلا أنه يمكن اعتبار نشر التعليم والتوسع فيه من العوامل التى لعبت دورها فى تنمية الموارد البشرية.

وقد أوكلت إلى هذا المجلس مسئولية وضع السياسة العامة لمشاريع التنمية فى مختلف المجالات ، حيث منح الصلاحيات التالية :[1]

(1) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، (موجز تطور أنظمة التخطيط فى ليبيا) ، مرجع سابق ، ص 16.

- وضع أهداف وأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- اقتراح ما تقتضيه أغراض التنمية من سياسات مالية واقتصادية واجتماعية.
- إقرار معدل النمو الواجب تحقيقه.
- إصدار اللوائح والقرارات المتعلقة بخطة التنمية وتنفيذها ، والإشراف عليها ومتابعتها.
- إنشاء نظام لمراجعة وتعديل خطة التنمية.
- دراسة وتنسيق المساعدات الخارجية المالية والفنية ، وكيفية الإفادة منها.
- الإستعراض السنوى لما ينجز من الخطة خلال مراحل تنفيذها.

(ب) تشكيل المجلس الأعلى للتربية والتعليم :

بالإضافة إلى ما تقدم فقد نصت المادة (4) من قانون التعليم المشار إليه على تشكيل مجلس يسمى (المجلس الأعلى للتربية والتعليم) ، يتألف من وزير التربية والتعليم ، ووكيلى الوزارة ، ورؤساء الجامعات ، وعمداء الكليات والمعاهد العليا ، وذلك إلى جانب وكلاء وزارات التخطيط والصناعة والزراعة والعمل والشئون الإجتماعية ، على أن يكون المجلس بمثابة الهيئة الإستشارية فيما يخص القضايا المتعلقة بشئون التربية والتعليم.

(جـ) إنشاء إدارة للتخطيط والمتابعة :

تعد الخطوات السابقة بداية الاتجاه نحو إنشاء جهاز للتخطيط التربوى فى وزارة التربية والتعليم ، وهو ما تحقق بالفعل عام 1966 ، إذ جاء فى أحد التقارير الصادرة عن هذه الوزارة أن «قانون تنظيم شئون التخطيط والتنمية قد نص على ضرورة تكوين أجهزة خاصة بالتخطيط فى كل وزارة من الوزارات ، وتنفيذاً لذلك فقد أنشأت وزارة التربية والتعليم إدارة جديدة تسمى (إدارة التخطيط والمتابعة) كخطوة أولى فى سبيل تطوير أساليب التخطيط التربوى فى الميلاد. وتتكون تلك الإدارة الوليدة من خمسة أقسام هى :

قسم الخطة ، قسم المتابعة ، قسم الإحصاء ، قسم البحوث التربوية ، قسم التوثيق التربوى»[1]

وقد انيطت بهذه الإدارة الإختصاصات التالية : [2]

- القيام بالدراسات الميدانية والمكتبية عن أوضاع المناشط التربوية والتعليمية فى البلاد ، وذلك انطلاقاً من التوصيات التى ترد من الإدارات الأخرى.
- العمل على محاولة تحقيق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم ، وما تحتاجه البلاد من الأيدى العاملة المؤهلة والمدربة.
- شرح مشروعات الخطة فيما يخص قطاع التربية والتعليم ، وما تسعى لتحقيقه من أهداف وذلك لمن توكل إليهم مهمة تنفيذ هذه المشروعات.
- المشاركة فى متابعة تنفيذ الخطة ، واقتراح ما يلزم من تعديلات عليها لضمان سير عملية التنفيذ وصولاً إلى تحقيق الأهداف التى تضمنتها الخطة.
- المشاركة فى إعداد مشروعات ميزانية التنمية مع الإدارات الأخرى.

يتضح من خلال استعراض هذه المهام والاختصاصات أن هذه الإدارة مازالت بعيدة عن الدور الطليعى الذى ينبغى لها أن تضطلع به ، وهو إعداد الخطة التربوية ، أو على الأقل المشاركة فى إعدادها حيث أن دورها – من خلال المهام السابقة – مازال يقتصر على المشاركة فى المتابعة فقط ، وتسهيل عمليات التنفيذ والقيام ببعض الدراسات. ولكن على أى حال ، فهذه المهام يمكن اعتبارها خطوة نحو الوصول إلى إمكانية تطوير التخطيط التربوى فى المستقبل ، وذلك مقارنة بما كان عليه الحال خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية ، وأيضاً خلال فترة بداية عهد الإستقلال اللتين سبقتا وضع أول خطة تربوية فى البلاد.

---

(1) المملكة الليبية ، وزارة التربية والتعليم ، (تقرير عن التعليم فى ليبيا فيما بين 1950 و 1967) ، طرابلس ، 1968 ، ص 17.

(2) المرجع السابق ، ص 18.

وسوف يتضح من خلال استعراض تطور التخطيط التربوى فى عهد الثورة أن هذه الإدارة قد أضيفت إليها بعد قيام الثورة مهام جديدة وسعت من اختصاصاتها فيما يتعلق برسم الخطط الإنمائية العامة للتعليم سواء القصيرة أو الطويلة المدى فى ضوء الأسس والإتجاهات العامة للدولة ، وذلك بالإضافة إلى القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة باقتصاديات التعليم وتمويله ، وتحديد مستلزمات تنفيذ الخطط التربوية ومتابعة تنفيذها وتقويمها.

(3) أثر قيام التخطيط فى تطوير التعليم والأهداف التربوية قبل قيام الثورة :

إن اتجاهات السياسة التعليمية فى ليبيا منذ ظهور التخطيط عام 1963 وحتى قيام الثورة عام 1969 ، وهى الفترة التى نفذت خلالها الخطة الخمسية الأولى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية قد تمحورت بالدرجة الأولى حول النقاط الرئيسية الثلاث التالية ، والتى سوف تستعرضها الدراسة الحالية مع بيان لأثر التخطيط التربوى فى محاولة لتطوير هذه الإتجاهات. والنقاط المعنية هى :

(أ) التوسع فى نشر التعليم.

(ب) المطالبة بتعزيز مخصصات التعليم.

(جـ) الإهتمام بالمؤتمرات.

(أ) من حيث التوسع فى نشر التعليم:

لقد سبقت الإشارة منذ قليل إلى أن هناك تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية قد شهدتها ليبيا منذ مطلع الستينيات من هذا القرن كان لها أثرها فى أن تأخذ البلاد بالتخطيط كفلسفة وممارسة للعمل فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك رغبة فى توجيه إمكانيات البلاد نحو تنفيذ مشروعات شاملة تمس جميع مرافق الحياة ، ونتيجة لذلك فقد ظهرت أول خطة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وهى الخطة الخمسية 68/63 والتى وضعت فى إطارها الخطة الأولى للتربية فى تاريخ التعليم الليبى ، والتى جاءت استجابة للحاجة الملحة من أجل تطوير التعليم والأهداف التربوية

فى ليبيا ، حيث تضمنت تلك الخطة الأهداف الرئيسية التالية :[1]

- إعداد المواطن إعداداً يؤهله للقيام بدور فى مجتمع عصرى كعضو صالح فى هذا المجتمع ، مسلح بمعارف مفيدة يمكنه العمل بها ، وتطبيقها لمصلحته ولخير بلاده .

- إتاحة الفرصة لكل فرد من ناشئة الأمة لينال خطة من التعليم فى المرحلة الإبتدائية ، وهى التى تعتبر الحد الأدنى لما ينبغى أن يبلغه المواطن فى تلك الفترة .

- النهوض بمستويات التعليم الأخرى حتى يمكن تحقيق الأغراض التى يرمى إليها فى المرحلة الإبتدائية وما يليها .

- تنويع مراحل الدراسة التى تلى المرحلة الإبتدائية بحيث يتمكن الطالب من اختيار أكثر الموضوعات ملاءمة لمواهبة وميوله .

- التنسيق بين مشروعات التعليم وبين حاجات البلاد فى مختلف ميادين العمل لسد حاجة السوق من اليد العاملة المدربة .

وسوف تتناول الدراسة فى الفصول القادمة منها تحليلاً ناقداً لهذه الأهداف وصولاً لتقويمها من أجل الوقوف على ما تحقق منها بالفعل وما لم يتحقق ، وهو ما تهدف إليه الدراسة .

أما ما يمكن ذكره فى هذه الجزئية الخاصة بأثر التخطيط فى تطوير التعليم والأهداف التربوية هو أن هذه الخطة قد تضمنت أهدافاً عامة يمكن الإسترشاد بها فى عملية تطوير التعليم . وذلك بالأضافة إلى أن ما تضمنته هذه الأهداف أيضاً يعد تطويراً للأهداف التربوية لم يكن معروفاً قبل قيام التخطيط .

ويمكن القول بأن أهم الإتجاهات السياسية فى ليبيا خلال مرحلة تنفيذ الخطة الأولى

---

(1) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، (خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات 68/63) ، مرجع سابق ، ص 75 .

التركيز على التوسع فى نشر التعليم ، وذلك عن طريق اتاحة الفرصة لكل طفل لينال حظه من التعليم ، وخاصة فى المرحلة الإبتدائية التى اعتبرت فى ذلك الوقت الحد الأدنى الذى يجب أن يصل إليه المواطن الليبى ، وجعل هذا التعليم إلزامياً ومجانياً[1]

وجاء ضمن تقرير أعده K. Andersen خبير منظمة اليونسكو الذى زار ليبيا فى السنوات الأخيرة من تنفيذ الخطة ،أن هناك زيادة ملحوظة فى أعداد الطلبة والطالبات بمراحل التعليم العام الثلاث ، وكذلك معاهد المعلمين والمعلمات وذلك خلال المدة التى شهدت تنفيذ الخطة الأولى،[2]

والجدول التالى يبين التطور الكمى فى الزيادة والنسب المئوية لهذه الزيادة بكل مرحلة من المراحل المذكورة .

جدول رقم (10)

يوضح تطور أعداد الطلبة والطالبات بمراحل التعليم العام الثلاث ومعاهد المعلمين والمعلمات خلال الخطة الخمسية الأولى 1968/63 [3]

المرحلة	1963/62	1964/63	66/65	66/65	67/66	68/67	نسبة الزيادة
الإبتدائية	145.925	154.592	169.191	190.371	216.351	248.731	70%
الإعدادية	14.691	16.286	17.711	18.720	22.038	26.414	80%
الثانوية	2.508	2.831	3.881	4.326	4.808	5.995	139%
معاهد المعلمين والمعلمات	1919	2.298	2.357	3.258	4.547	5.099	166%

(1) أصدر مجلس قيادة الثورة فى 75/10/9 قانونا يقضى بمد فترة الإلزام لتشمل المرحلتين الإبتدائية والإعدادية ، ولجميع الأطفال من البنين والبنات ، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن ، فإن فترة الإلزام تشمل هاتين المرحلتين.

(2) K. Andersen, Educational Statistics, Op. cit. P. 4.

(3) Ibid. P. 6.

وبفحص الجدول السابق يتبين أن عدد تلاميذ المرحلة الإبتدائية قد تزايد خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى من (145.925) تلميذاً وتلميذة إلى (248.731) تلميذاً وتليمذه ، أى بنسبة مئوية فى الزيادة وصلت إلى 70% ، بينما تزايد عدد طلبة المرحلة الإعدادية من (14.691) طالباً وطالبة خلال نفس الفترة إلى (26.414) طالباً وطالبة. وبنسبة مئوية فى الزيادة بلغت 80% ، فى الوقت الذى شهد فيه عدد طلبة وطالبات المرحلة الثانوية زيادة ملحوظة لم تعرفها الفترة السابقة التى سبقت قيام التخطيط التربوى فى ليبيا إذ ارتفع عدد طلبة وطالبات المرحلة الثانوية من (2.508) طالباً وطالبة إلى (5.995) طالباً وطالبة وبنسبة مئوية وصلت إلى 139%.

أما طلبة معاهد المعلمين والمعلمات فقد تزايد عددهم من (1919) طالباً وطالبة عام 1962 إلى (5.099) طالباً وطالبة فى نهاية الخطة أى بنسبة مئوية فى الزيادة بلغت 166%.

يعنى ذلك أنه على الرغم من كل العقبات التى واجهت التخطيط التربوى سواء من النواحى الفنية أو الإدارية أو المادية إلا أنه قد لعب دوراً إيجابياً ملحوظاً فى مجال التوسع الكمى لأعداد الطلاب بمراحل التعليم العام ومعاهد المعليمين والمعلمات بصورة خاصة وذلك خلال فترة تنفيذ الخطة التربوية الأولى. أما فيما يتعلق بالتوسع الكمى لعدد الملتحقين بالتعليم الإعدادى الفنى ، فيستفاد من تقرير لإحدى اللجان التى تم تشكيلها عام 1965 لدراسة أوضاع التعليم الفنى فى ليبيا إنه ما زال فى حاجة إلى بذل مزيد من الجهد والإهتمام إن لم يكن قد تعرض إلى نوع من الإهمال خلال سنوات الخطة مما أدى إلى انخفاض واضح فى أعداد الطلبة الملتحقين بهذا النوع من التعليم.

والجدول التالى يوضح حالة التردى التى كان عليها التعليم الإعدادى الفنى خلال مرحلة تنفيذ هذه الخطة :

جدول رقم (11)

يبين عدد الطلبة بمرحلة التعليم الفنى الإعدادى خلال المدة من 63 حتى 1968 [1]

السنة	عدد الطلبة	النسبة المئوية
1964/63	916	-
1965/64	703	%23 -
1966/65	595	% 35 -
1967/66	660	% 28 -
1968/67	506	% 45 -

من خلال الجدول السابق يتضح بجلاء مدى الإهمال الذى كان يعانيه التعليم الفنى الإعدادى خلال الفترة المعنية ، وذلك على الرغم من حاجة البلاد الماسة إلى تدريب العنصر البشرى ، وإلى خلق أيد عاملة فنية للمساهمة فى نشاطات التنمية المختلفة ، حيث يتبين من الجدول المذكور تناقص أعداد الطلبة فى القسم الإعدادى الفنى سنة بعد أخرى ، وبصورة متزايدة فى الإنخفاض ، فكانت نسبة الإنخفاض على التوالى منذ عام 1963 حتى عام 1968 ، - 23% ، - 35% ، - 28% ، - 45% ، ولم تسجل أية زيادة فى أعداد الطلبة فى القسم الإعدادى خلال مدة الخطة ، وإنْ دل ذلك على شئ فإنما يدل دلالة واضحة على قصور التخطيط فى مجال التعليم الفنى الإعدادى ، وعدم اهتمام الدولة بهذه المرحلة مما أدى إلى عزوف الطلاب وعدم إقبالهم على مثل هذا النوع من التعليم.

ويرجع السبب بصورة عامة كما يتضح من أحد التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية آنذاك إلى عاملين اثنين أولهما :[2] أن اتجاه العديد من المشروعات

(1) وزارة التخطيط والتنمية ، تقرير اللجنة الفنية المشكلة عام 1965 لدراسة البرامة والمقترحات المقدمة من الوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة بنشاطات التنمية ، طرابلس ، 1965 ، ص 3.

(2) المرجع السابق ، ص 46.

المقترحة فى الخطة كان نحو خدمة وتنمية الموارد الطبيعية والمادية دون الإهتمام بتنمية الموارد البشرية والطاقة الإنسانية الخلاقة التى تعد – دون ريب – رأسمال دائم لدفع عملية التنمية إذا أحسن إعدادها وتأهيلها تأهيلاً فنياً مناسباً.

وثانيهما : وهو الأهم والأقرب إلى نوعية المرحلة ، هو تفضيل سوق العمل لخريجى مرحلة التعليم الفنى الثانوى على خريجى المرحلة الإعدادية ، حيث كانت المؤسسات والهيئات الخاصة والعامة ترى عدم كفاءة خريجى المرحلة الإعدادية نظراً لنقص فى مستوى إعدادهم وتأهيلهم من جهة ، وصغر سنهم من جهة أخرى.

ومما يعزز وجهة النظر هذه ما جاء أيضاً فى أحد بنود جدول أعمال الإجتماع العادى العاشر لمجلس التخطيط القومى المنعقد بطرابلس بتاريخ 1965/10/21 (1) والذى تضمن مناقشة مشكلة عزوف المؤسسات والهيئات العامة والخاصة عن تشغيل خريجى المرحلة الفنية الإعدادية بحجة تدنى مستواهم التخصصى المهنى ، الأمر الذى أدى إلى اتخاذ إجراءات بالإلغاء التدريجى لمرحلة التعليم الفنى الإعدادى فيما بعد.

أما مرحلة التعليم الفنى الثانوى فقد شهدت تطوراً بسيطاً فى نسب الزيادة السنوية ، غير أنه لا يمكن اعتبارها تفى بحاجة البلاد من الفنيين والمهرة فى المجالات الفنية والتقنية والمهنية.

والجدول التالى يبين تطور أعداد الطلة بمرحلة التعليم الفنى الثانوى خلال سنوات الخطة الأولى.

(1) وزارة التخطيط والتنمية ، محضر الإجتماع العادى العاشر لمجلس التخطيط القومى ، 1965/10/21 ، غير منشور ، ص 10.

جدول رقم (12)

يوضح تطور أعداد الطلبة بمرحلة التعليم الفنى الثانوى خلال المدة من 63 حتى 1968 [1]

العام الدراسى	أعدد الطلبة	نسبة الزيادة
1964/63	274	-
1965/64	324	%18
1966/65	338	%23
1967/66	404	%47.4
1968/67	403	%47

أما فيما يتعلق بتطور التعليم الثانوى الزراعى خلال سنوات الخطة الأولى فتشير دراسة القماطى إلى «أن التعليم الثانوى الزراعى لم يبدأ إلا منذ العام الدراسى 67/66 وبمدرسة الغيران فقط والتى أصبحت منذ ذلك التاريخ معهداً للتعليم الثانوى الزراعى. بينما تغير اسم مدرسة العويليه الزراعية إلى (معهد العويليه الزراعى) غير أن التعليم الثانوى الزراعى لم يبدأ بهذا المعهد إلا بعد نهاية الخطة الأولى»[2] .

ويتبين من إحدى الإحصائيات إن عدد طلبة معهد الغيران الزراعى الثانوى لم يشهد أية زيادة تذكر فى عدد المقبولين الجدد خلال العامين الباقيين من الخطة إذ كان عدد الطلبة خلال العام الدراسى 67/66 (145) طالباً وأصبح فى عام 1968 (110) طلاب»[3] أى بنسبة مئوية فى الإنخفاض تصل إلى - 21% وذلك يعنى أن هناك تسرباً فى عدد من تم قبولهم فى عام 67/66 ، ولم يلتحق بالمعهد أى طالب حيث أن مدة الدراسة بهذا المعهد ثلاث سنوات.

(1) وزارة التخطيط والتنمية ، تقرير اللجنة الفنية ، مرجع سابق ، ص 48.

(2) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 251.

(3) وزارة التربية والتعليم ، مركز التوثيق التربوى (إحصائية عن القوى العاملة على مستوى العمال المهرة فى ج.ع.ل) ، طرابلس ، 1973 ، ص 27.

ويعد ذلك دلالة واضحة أيضاً على فشل الخطة فى مجال التعليم الثانوى الزراعى إضافة إلى فشلها فى التعليم الفنى الإعدادى الذى سبق الإشارة إليه منذ قليل.

وفى الوقت الذى ظل فيه التعليم الجامعى على نفس وضعه السابق الجامعة الليبية ومقرها الرئيسى مدينة بنغازى وتضم ثلاث كليات هى الآداب والحقوق والإقتصاد ولها فرع فى مدينة طرابلس تتبعه أربع كليات هى : العلوم ، والزراعة والهندسة والمعلمين بالإضافة إلى الجامعة الإسلامية بمدينة البيضاء بكلياتها الثلاث : الشريعة ، أصول الدين ، اللغة العربية ، فإننا نجد أن برامج محو الأمية تأخذ طريقها إلى النور إعتباراً من عام 1965 إذ تذكر إحدى الدراسات أنه «تنفيذاً لتوصيات مؤتمر الإسكندرية العربى لمحو الأمية فى البلاد العربية الذى عقد فى أكتوبر 1964 ، فقد كان أول نوفمبر عام 1965 موعداً لبدء حملة شاملة لمحو الأمية فى ليبيا»[1]

وقد وضعت هذه الحملة خطة تستهدف محو الأمية فى ليبيا خلال (15) سنة ، وخاصة بين الذكور الذين تقع أعمارهم مابين (13 - 45) عاماً نظراً لارتباط هذه الفئة العمرية ارتباطاً مباشراً بخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث أن هذه الخطة تسعى بالدرجة الأولى إلى توفير التعليم الوظيفى الذى يربط بين محو الأمية والتدريب المهنى وبذلك تعد هذه الحملة جزءاً مكملاً لنظام التعليم الليبى مما يتيح فرصاً للتعليم المستمر للراغبين فيه. والجدول التالى يوضح مدى التقدم الذى أحرزته هذه الحملة خلال المدة من 1965 وحتى قيام الثورة فى عام 1969.

جدول رقم (13)

يبين عدد الدارسين ببرامج محو الأمية خلال المدة من 1965 حتى 1969 [2]

السنة الدراسية	أعدد الدارسين	النسبة المئوية للزيادة
1966/65	14.988	-
1967/66	20.517	%37
1968/67	23.808	%59
1969/68	17.446	%16

(1) أحمد محمد القماطى ، المرجع السابق ، ص 263.

(2) المرجع السابق ، ص 264.

وبفحص الجدول السابق يلاحظ أن هذه الحملة قد حققت تزايداً فى نسب الإقبال على برامج محو الزمية خلال الثلاث سنوات الأولى من انطلاقها ، حيث إرتفعت نسبة الزيادة من 37% خلال عام 67/66 إلى 59% خلال عام 68/67 ، غير إنها قد انخفضت فى العام الرابع إلى 16% مما يدل على أن الحماس قد فتر بسبب قلة الرعاية والإهتمام المطلوبين من قبل الدولة واللذين ينبغى أن يتمثلا إما فى سن التشريعات الخاصة بمحو الأمية ومتابعة تنفيذها بدقة ، أو بوضع حوافز مادية ومعنوية للدارسين والمعلمين فى دورات محو الأمية ، وهذا مالم تشر إليه أية دراسة تناولت برامج محو الأمية قبل قيام الثورة ، وإنْ وجد شئ من ذلك فإنما يكون بصورة لم تحقق الآمال المعقودة على مثل هذه البرامج مثل قانون 1968 الذى لم تصدر لائحته التنفيذية.

لاشك أن عملية التوسع فى نشر التعليم تحتاج بالضرورة إلى التوسع أيضاً فى المبانى المدرسية ، وإعداد المناهج والكتب ووسائل الإيضاح والمعامل ومعدات التدريب وكافة المستلزمات التى تمكن العملية التربوية والتعليمية أن تصل بالمتعلمين إلى ما يراد بلوغه من أهداف.

وفى هذا الصدد ونتيجة للبحوث والدراسات التى تناولت تطور التعليم فى ليبيا والتى أكدت جميعها المشكلات التى لابد من مواجهتها نتيجة لحركة التوسع الجديدة فى غضون السنوات الأخيرة من فترة تنفيذ الخطة التربوية الأولى ولاسيما فى مجال التعليم العام ، خصوصاً فى الفترة التى أعقبت ازدياد الثروة القومية نتيجة لبداية المراحل الأولى من تصدير النفط ، فقد كان لابد وأن ينظر إلى دراسة خطة تطوير التعليم نظرة شاملة تهتم بالكم والكيف معاً.

وبما أن المبنى المدرسى يحتل إحدى الركائز الأساسية فى إمكانية تطوير التعليم فقد جاء فى الخطة التربوية الأولى «أن يكون المبنى المدرسى متكاملاً حتى يمكن تزويد التلاميذ بفرص كثيرة ومتنوعة للتعليم ، كممارسة ألوان مختلفة من الأنشطة الثقافية والإجتماعية والرياضية»[1] ، وذلك يعنى التخلص من المبانى غير الصالحة والمبانى

(1) وزارة التخطيط والتنمية ، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات 68/63 ، (قطاع التعليم) مرجع سابق ، ص 76.

المؤجرة والتخفيف من آزدحام بعض المدارس التى تعمل على فترتين وذلك بالعمل على إنشاء مدارس ذات مواصفات خاصة لتحقيق الأغراض التربوية.

وهنا يمكن القول بأن التخطيط التربوى قد ساهم فى هذا المجال مساهمة إيجابية حيث ورد فى إحصائية صادرة عن وزارة التربية والتعليم «أن عدد المدارس التى تم إنجازها خلال الخطة الخمسية الأولى فى مختلف المراحل التعليمية قد بلغ (553) مدرسة تتسع لعدد (3340) فصلاً دراسياً وذلك بالإضافة إلى تأجير عدد (211) مبنى آخر لاستغلاله كمدارس فى الأماكن التى لا تتوفر بها مدارس منجزة»[1] .

ولو إن المبانى المؤجرة لم تفِ بالأغراض التربوية المنشودة حيث أنها لم تعد أساساً للتعليم ، فمعظمها عبارة عن عقارات أعدت خصيصاً لأغراض سكنية ، ومما زاد الطين بله أن عملية تأجير هذه المبانى كانت أيضاً مقتصرة على العقارات المملوكة لذوى الوساطة والمحسوبية ، ومن لهم سند فى الحكومة مما أدى إلى تأجير مبانٍ لا تصلح إطلاقاً للعملية التربوية. وسوف نجد فى سياق هذا الفصل أنه قد تم التخلص تدريجياً من هذا النوع من المدارس بعد قيام الثورة حتى تم القضاء عليها نهائياً.

(ب) المطالبة بتعزيز مخصصات التعليم :

كان من ضمن اهتمامات السياسة التعليمية فى ليبيا فى مجال تطوير التعليم بعد قيام التخطيط التربوى المطالبة بدعم المخصصات المالية الخاصة بقطاع التعليم من الموازنة العامة للدولة ، باعتبار هذا القطاع هو العامل الذى يحرك مختلف العمليات ، ويدفع تطورها فى شتى المجالات ، وخصوصاً بعد توافر الموارد المالية الهائلة للبلاد عقب تصدير النفط منذ أوائل الستينيات من هذا القرن.

وقد سبق الإشارة فى الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى أن عوائد البلاد قد قفزت من (115.343) جـ.ل عام 1960 ، إلى (177 . 719 . 54) جـ.ل عام 1965 ، ثم وصلت إلى (000 . 500 . 135) جـ.ل بعد صدور قانون البترول عام 1966 ، غير أنه يبدو أن قطاع التعليم لم يوضع فى الأولوية عند إعداد الميزانية العامة لخطة التنمية

(1) وزارة التربية والتعليم ، (إحصائية عن تطور التعليم في ج.ع.ل من 1964 حتى 1971) ، ص 19.

الخمسة الأولى والتى بلغت (000 . 000 . 169) جـ.ل [1] وذلك على الرغم من كونه يمثل الإستثمار الدائم الذى تقوم عليه كافة برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى البلاد ، وعلى الرغم أيضاً من مطالبة وزارة التربية والتعليم بأهمية دعم وتعزيز مخصصات هذا القطاع ، ولاسيما بعد عملية التوسع فى الإنشاءات التعليمية فى غضون السنوات الأخيرة من الخطة ، لمواجهة الطلب الإجتماعى المتزايد على التعليم سنة بعد أخرى ، حيث ورد فى مذكرة الوزارة المقدمة إلى مجلس التخطيط القومى عند إعداد ميزانية الخطة الأولى «أنه من الضرورى للغاية إجراء دراسة استطلاعية عامة للتحقق من إمكانيات التعليم الحالية ومشاكله واحتياجاته حتى يتسنى وضع سياسة للتعليم تفى بحاجة المجتمع على أساس من الواقعية والتكامل»[2] .

ولكى تكون الصورة أكثر وضوحاً تعرض الدراسة الحالية الجدولين التاليين حيث يبين الأول مخصصات من الموازنة العامة للدولة خلال السنوات التى نفذت فيها الخطة الخمسية الأولى للتنمية فى ليبيا ، ويوضح الثانى موقع قطاع التعليم ضمن أولويات المخصصات الاستثمارية فى تلك الخطة :

جدول رقم (14)

تطور موازنة وزارة التربية والتعليم بالنسبة للموازنة العامة للدولة

خلال سنوت الخطة الخمسية الأولى [3]

السنة	الموازنة العامة	موازنة التعليم	النسبة المئوية للزيادة
1964/63	43 . 437 . 313	9 . 113 . 920	%21
1965/64	53 . 251 . 430	11 . 130 . 000	%21
1966/65	79 . 035 .000	17 . 890 . 000	%22.6
1967/66	86 . 965 . 000	19 . 996 . 000	%23
1968/67	101 . 000 . 000	20 . 812 . 000	%20.6

(1) انظر الفصل الثالث من الدراسة الحالية ، ص 151 .

(2) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، (خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات 68/63) ، مرجع سابق ، ص 79 .

(3) ج.ع.ل ، وزارة التربية والتعليم ، (تطور التعليم فى الجمهورية العربية الليبية) ، مرجع سابق ، ص 19 .

جدول رقم (15)

يوضح المخصصات الاستثمارية لخطة التنمية للسنوات 68/63

حسب الأولوية بملايين الجنيهات [3]

ميزانية التنمية	القطاع	التكاليف التقديرية	النسبة المئوية
169 . 000 . 000 مليون جنيه ليبي	الأشغال العامة	37 . 862	%22.4
	الزراعة	29 . 275	%17.3
	المواصلات	27 . 460	%16.2
	التعليم	22 . 365	%13.2

وبفحص الجدول رقم (14) يتضح بما لايدع مجالاً للشك أنه رغم الزيادة المطردة فى حجم الإنفاق على مشروعات التعليم ، إلا أن نسبة الزيادة فى مخصصات قطاع التعليم إلى الموازنة العامة للدولة لا تتناسب وحجم الإستثمارات فى مشروعات التنمية فيما يتعلق بهذا القطاع ، حيث أن هذه الزيادة قد إحتفظت بنفس النسبة خلال عامى 64/63 و 65/64 ، وهى 21% ، ثم ارتفعت خلال عامى 66/65 و 67/66 لتصل إلى 22.6% و 23% على التوالى ، ثم تنخفض فى السنة الأخيرة إلى 20.6% وذلك مما يؤكد حقيقة أن الإستثمار البشرى لم يوضع كأولوية لها أهميتها الفاعلة فى نجاح أو فشل مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى المستقبل المنظور.

أما الجدول رقم (15) فتتضح فيه بجلاء ملامح هذه الخطة فى إعطاء الأولوية إلى قطاع الأشغال العامة أولاً ، يليه قطاع الزراعة ، يأتى بعد ذلك قطاع المواصلات ، ثم قطاع التعليم .. وهكذا تتابع بقية القطاعات الأخرى. ويتضح مما تقدم أن صيحات

(1) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، (خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات 68/63) ، مرجع سابق ، ص 13 .

المطالبة بدعم وتعزيز المخصصات المالية لقطاع التعليم ووضعه فى الأولوية لم تجد ، بل أن بعض المراجع تشير إلى أن وزارة التربية والتعليم قد تعرضت للمساءلة عندما ظهر عجز فى بند المنشآت المدرسية عام 1967 نتيجة للتوسع فى إنشاء المدارس الجديدة ، حيث جاء على لسان رئيس مجلس الوزراء خلال جلسة لمجلس التخطيط «أن لجنة قد شكلت لدراسة الوضع المالى لبند المنشآت المدرسية لمعرفة سبب التجاوز بالزيادة فى الإنفاق على هذا البند ومعاقبة المخالفين»[1] .

وبما أنه قد سبقت الإشارة منذ قليل إلى أن وزارة التربية والتعليم قد انجزت خلال سنوات الخطة الأولى عدد (553) مدرسة لمختلف المراحل التعليمية فى ليبيا ، فقد كان من الأجدر منذ البداية وضع التقديرات المناسبة لهذا البند طالما أن السياسة التعليمية للدولة تتجه نحو التوسع فى نشر التعليم ، أو دعم هذا البند وفقاً لتقارير متابعة تنفيذ الخطة ومذكرة وزارة التربية والتلعيم التى سبق الإشارة إليها وذلك تلافياً لحدوث أى عجز قد يحدث فعلاً نتيجة تنفيذ ذلك الكم الهائل من المبانى المدرسية.

(جـ) من حيث الإهتمام بالمؤتمرات :

لقد كان لأثر قيام أول خطة تربوية فى ليبيا عام 1963 أن أدركت الوزارة ما يحققه تنظيم المؤتمرات المحلية والمشاركة فى المؤتمرات الإقليمية والدولية من فوائد للتربية ، حيث تمثل المؤتمرات المحلية فرصة لدراسة مشكلات التربية والتعليم على المستوى المحلى ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها ، كما تعطى المشاركة فى المؤتمرات الإقليمية والدولية فرصة أخرى للإطلاع على تجارب الآخرين لمعرفة مدى ما وصل إليه الفكر الإنسانى فى ميدان تنمية الموارد البشرية وفق التطورات العصرية فى مجال التقدم المعرفى والتكنولوچى فى هذا العصر.

ومن بين المؤتمرات المحلية خلال تلك الفترة كان المؤتمر الذى عقد بمدينة البيضاء عام 1963 وشارك فيه نخبة من المختصين بالتربية والتعليم فى ليبيا من أجل مناقشة نظام التعليم فى البلاد (أسسه ، وأهدافه ، ومشكلاته) ، وكان ذلك فاتحة لعدد

---

(1) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، المحضر الرسمى لاجتماع ملجس التخطيط القومى بمدينة البيضاء بتاريخ 1967/10/18 (بيان رئيس المجلس ورئيس مجلس الوزراء) ، غير منشور ، ص 5.

من المؤتمرات المماثلة التى تتابعت بعد ذلك.

أما على المستوى العربى فقد كان للبحوث والدراسات التى قدمت فى المؤتمر الثانى لوزراء التربية العرب والذى عقد بطرابلس عام 1966 أثر كبير فى انبثاق فكرة إنشاء جهاز ، أو إدارة لشئون التخطيط بوزارة التربية والتعليم.

ومن هنا كان ميلاد الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة فى نفس ذلك العام كأول إدارة للتخطيط التربوى فى ليبيا. كما كان للتوصيات التى صدرت عن مؤتمر الإسكندرية عام 1964 والخاصة بمحو الأمية الأثر الكبير فى قيام أول حملة منظمة لمحو الأمية فى ليبيا عام 1965.

وهكذا حرصت الوزارة منذ ذلك الوقت على الحضور والمشاركة فى المؤتمرات الإقليمية والدولية بغية الوقوف على آخر مستجدات العصر فى مجال تطوير التعليم والأهداف التربوية. ويمكن القول بأن الإهتمام بمثل هذه المؤتمرات قد جاء كنتيجة من النتائج التى نجمت عن ظهور التخطيط فى ليبيا وميلاد أول خطة تربوية فى البلاد.

من الاستعراض السابق لأثر قيام التخطيط التربوى فى تطوير التعليم والأهداف التربوية يمكن للدراسة الحالية أن تستخلص ما يلى :

1- كان للتخطيط التربوى تأثيراته الملحُوظة فيما يتعلق بسياسة نشر التعليم ، ولاسيما فى التعليم العام بمراحله الثلاث ، وكذلك معاهد المعلمين والمعلمات ، ومرحلة التعليم الفنى الثانوى بصفة خاصة.

أما فيما يخص التعليم الزراعى والتعليم الفنى الإعدادى ، وتعليم الكبار فقد كانت تأثيراته محدودة ، بل يمكن القول بأنه لا وجود لها على الإطلاق فى التعليم الزراعى ، ومرحلة التعليم الفنى الإعدادى اللذين تعرضا خلال هذه المدة إلى نوع من الإهمال الذى لم تشهده الفترة التى سبقت قيام التخطيط.

2- لقد برز تأثير التخطيط التربوى واضحاً فى مجال التوسع فى المبانى المدرسية وتطويرها وفقاً للمواصفات التربوية التى تتلاءم إلى حد ما ومقتضيات التطور فى الأهداف التربوية الجديدة التى لم تعد تعتبر مهمة المبنى المدرسى مقتصرة

فقط على التعليم الأكاديمى التقليدى الذى يركز اهتمامه على الجوانب المعرفية ، بل أصبحت تتعدى ذلك حيث توسع الإهتمام أيضاً بالجوانب الثقافية والإجتماعية والرياضية والمهنية والمهارية.

ويعنى ذلك أن المبانى المدرسية الجديدة قد احتوت على الساحات والملاعب الرياضاية والمسارح ، كما روعى عند تصميمها الجوانب الصحية كالتهوية الجيدة ، والإنارة والمرافق العامة ، والبعد عن الضوضاء مما أوجد نهضة لا بأس بها فى ميدان الأنشطة التربوية كالمسابقات الرياضية والثقافية والفنية ، ولو أن المدارس المؤجرة كانت تمثل عبئاً ثقيلاً على دور التخطيط التربوى الذى لم يستطع حيال أوضاعها المتردية القيام بأى جهد يذكر سوى المساهمة فى المطالبة بالتعجيل بعملية التخلص منها حيث أن غالبيتها لم تعد أساساً فى البداية لأغراض تربوية وتعليمية.

3- تبين من العرض السابق أيضاً أن أهم المشاكل التى واجهت التربية والتعليم فى ليبيا خلال تلك الفترة كانت تتمحور إجمالاً حول عدم كفاية المخصصات المالية لقطاع التعليم الذى أوكل إليه الجانب الأكبر من مهمة التربية فى ذلك الوقت حيث أن بقية المؤسسات التربوية الأخرى كالإذاعتين المرئية والمسموعة والمسرح والصحافة والمراكز الثقافية والتدريبية وغيرها لم تصل بعد إلى المستوى الذى يجعلها قادرة على المساهمة فى تطوير التربية إلى جانب المؤسسات التعليمية.

فى الواقع لا أحد يستطيع أن ينكر أن عدم كفاية التمويل الخاص بالإستثمار فى مجال إعداد العنصر البشرى يعد العقبة الكأداء فى سبيل تطوير مهام التخطيط التربوى ليس فى ليبيا فحسب ، بل فى معظم دول العالم الثالث بأسرها ، غير أن الإمكانات المالية الهائلة التى توافرت لليبيا بعد تصدير النفط فى مقابل قلة عدد السكان وتوافر بعض الإمكانات المادية الأخرى كاتساع الرقعة الجغرافية وتعدد الخامات الطبيعية .. إلخ يؤكد حقيقة القصور من جانب مجلس التخطيط القومى الأعلى الذى كان الجهاز المسئول خلال تلك الفترة عن شئون التخطيط وتطويره لكى يلعب بالتالى دوره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية فى البلاد.

4- كان لقيام التخطيط التربوى فى ليبيا أثره الفعال فى أن تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تطوير أجهزتها لكى تواكب المسيرة التخطيطية فى بقية الدول العربية الأخرى وخصوصاً بعد إنشاء المركز الإقليمى لتطوير التربية وإدارتها فى البلاد العربية وذلك بعد انعقاد مؤتمر بيروت 1960 ، حيث ظهرت إلى الوجود - كما سبق البيان - إدارة للتخطيط التربوى فى ليبيا عام 1966 وهى (إدارة التخطيط والمتابعة) ، ولو أن صلاحيات هذه الإدارة عند إنشائها كانت محدودة إلا أنه يمكن اعتبار المهام التى أوكلت إليها بداية نحو تطوير أساليب التخطيط التربوى فيما بعد.

5- أن التزام وزارة التربية والتعليم بما كان يصدر عن المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية من توصيات جعلها تحرص من جانبها على الحضور والمشاركة فى مثل هذه المؤتمرات ، إضافة إلى تنظيم المؤتمرات المحلية لتسليط الأضواء على مشاكل التربية فى البلاد ، وكان آخر هذه المؤتمرات (المؤتمر الوطنى لتطوير التعليم فى الجماهيرية الليبية) الذى عقد بطرابلس فى ديسمبر 1996 . والذى تركزت أبحاثه حول مستقبل التعليم فى المجتمع العربى الليبى لمواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية.

ثالثاً : تطور التخطيط التربوى فى ليبيا منذ بداية الثورة وحتى قيام المؤتمرات الشعبية :

إذا كانت الدراسة الحالية قد تناولت فى سياق هذا الفصل قيام التخطيط التربوى فى ليبيا وتطوره ، وأثره على تطوير التعليم والأهداف التربوية خلال الفترة التى سبقت قيام الثورة عام 1969 ، وبما أن تلك الفترة لا تمثل إلا جزءاً من مسيرة التخطيط التربوى فى ليبيا ، والتى شهدت تطورات جديدة بعد قيام الثورة ، فإن لابد لهذه الدراسة أن تتناول أيضاً التطورات التى طالت هذا التخطيط خلال الفترة التى تلت قيام الثورة ، خصوصاً وأن هناك تطورات كبيرة قد طرأت على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتاعية منذ بداية السبعينيات من هذا القرن وكانت لها بدون شك انعكاساتها على الميدان التربوى والتعليمى ، مما حتم إيجاد سياسة تعليمية جديدة ذات فلسفة محددة لتحقيق أهداف تلك التغييرات.

ولذا فقد كان لابد للتخطيط التربوى من أن يتفاعل مع تلك التطورات وانعكاساتها وذلك فى محاولة منه لتحقيق الربط بين التعليم ومتطلبات خطط التحول الإقتصادية والإجتماعية وفقاً لمبادئ استراتيجية فلسفة التغيير. وسوف تتناول الدراسة الحالية ذلك فى الجزء الباقى من هذه الفصل وفقاً للمحاور التالية :

1- **مبادئ استراتيجية فلسفة التغيير.**

2- **أسس فلسفة التربية فى عهد الثورة.**

3- **إعادة النظر فى التشريعات والهياكل الإدارية فى ضوء كل من الفلسفة الجديدة والتحديات القائمة.**

4- **أثر التخطيط التربوى فى تطوير التعليم والأهداف التربوية خلال هذه الفترة.**

كانت محاولات إصلاح التعليم التى بذلت قبل قيام الثورة لا تختلف عن مثيلاتها فى بقية الأقطار العربية الأخرى ، لاسيما الأقطار التى تحكمها أنظمة تقليدية ، حيث كانت هذه الإصلاحات جزئية وليست كلية ، ترقيعية وليست جذرية ، شكلية وليست جوهرية ، مما جعلها فى كثير من الحالات تؤدى إلى عدم وضوح فى المحتوى التربوى الذى غلبت عليه صفة التأرجح بين استهداف صياغة مجتمع وفق مفاهيم وانجازات مجتمعات أخرى عن طريق محاولة التكيف مع تلك المفاهيم والانجازات ، وبين التمسك بالأصالة ، أو تأصيل قيم دخيلة بعد محاولة تطويعها. وقد أدى ذلك التذبذب فى تلك المحاولات إلى وجود فجوة عميقة بين ما يؤمل الوصل إليه ، وما يمارس بالفعل على صعيد الواقع العملى. ولذا فقد كان لابد من وضع استراتيجية فلسفة التغيير.

(1) مبادئ استراتيجية فلسفة التغيير :

بما أنه من طبيعة النظم الثورية – وخاصة عند قيامها – أن ترفع شعارات تحدد بها معالم استراتيجية وفلسفة سياسة التغيير التى قامت من أجلها الثورة مستهدفة إحداث تغييرات جذرية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة ، فإن ثورة الفاتح من سبتمبر فى ليبيا قد رفعت عند تفجرها ثلاثة شعارات كمبادئ استراتيجية لفلسفة التغيير وهى :[1]

(1) الجمهورية العربية الليبية ، استراتيجية إهداف الخطة الثلاثية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات 75/72، ص 20.

(أ) الحـــريـة :

وهى التى تتمثل في حرية الوطن والمواطن ، أى تحقيق الحرية السياسية للوطن الذى كان مكبلاً حينذاك بقيود القواعد البريطانية والأمريكية ، والتواجد الاستيطانى الإيطالى واليهودى على أرض ليبيا وتحكمه فى معظم مجريات الأمور الإقتصادية فى البلاد ، والحرية الشخصية للمواطن لكى يشارك فى صنع الحياة فوق أرضه بما لديه من طموحات وقدرات واستعدادات ، وما ينبغى أن يكتسبه من معرفة ومهارات.

(ب) الإشتراكية :

وتعنى بالدرجة الأولى تحرير الإقتصاد الوطنى من الهيمنة الأجنبية ، ثم إدخال الإصلاحات اللازمة لضمان تحقيق الكفاية فى الإنتاج والعدالة فى التوزيع عن طريق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وصولاً إلى استغلال امكانيات كل منطقة لتحقيق أقصى نمو ممكن مع مراعاة تقليل الفوارق والتفاوت فى الأحوال الإجتماعية السائدة بين السكان فى مختلف المناطق.

(جـ) الوحـــدة :

وتهدف الثورة من وراء رفع هذا الشعار إلى مواصلة النضال الذى بدأه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من أجل تحقيقٌ الوحدة العربية الشاملة بين الأقطار العربية ، وذلك انقاذاً لها من حالة الضياع والتشرذم والإقليمية التى تقودها نحو العودة بها مرة أخرى للرضوخ تحت الهيمنة الأجنبية وعهود الإستعمار.

وعلى الرغم من عدم ظهور لفظة التخطيط فى البيانات الأولى للثورة فى المبادئ والشعارات التى رفعتها وقت قيامها ، إلا أن مجرد وضع هذه المبادئ وإيجاد ترتيب منطقى لها ، وحشد طاقة العمل الوطنى لتحقيقها يعد فى حد ذاته أسلوباً تخطيطاً لمعالجة مشكلات المجتمع الليبى ومحاولة حلها.

وبما أن التعليم هو المرآة التى تنعكس عليها كافة التغيرات فى النواحى السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، فإن الثورة قد أدركت منذ انبلاجها بأن البداية تكمن فى اصلاح التعليم ليتلاءم مع المفاهيم والمنطلقات الجديدة ، وهذا الإصلاح يتطلب تغييراً

شاملاً لفلسفة التعليم وأهدافه ومحتواه ، وبرامجه وأسلوب أدائه وطرق إدارته ، مما يستدعى التفكير فى إيجاد صيغة لسياسة علمية جديدة ذات فلسفة محددة لتقود عمليات التغيير والتطهير والتحديث.

وانطلاقاً مما سبق فقد كان طبيعياً أن يعاد النظر فى سياسة التعليم وفلسفته وأهدافه، حيث أصبح من المؤكد إن الصراع الدولى قد تعدى الحدود العسكرية والإقتصادية ليشمل بقية العناصر الأخرى المؤثرة فى الوجود الإنسانى فى المجتمعات البشرية واتخذ أبعاداً معلوماتية وعلمية وتقنية وثقافية وتربوية التعليم فيها بأدواته وأساليبه ومناهجه يعتبر الأداة الأساسية لحسم هذا الصراع الدولى.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن «المجتمع العربى فى ليبيا ، وخاصة بعد قيام الثورة قد أصبح يقف أمام الكثير من التحديدات المحدقة به من الداخل والخارج ، فالتحديات كثيرة ومستمرة ، والمعوقات عظيمة ومتتالية ، والمهام المناطة بالأجهزة التعليمية والتدريبية تتعاظم بتعاظم التحديات ، وتواجه أمراضاً عضوية ونفسية ، وتسبب أزمات للعلاقات الإجتماعية والقيم السلوكية ، واهتزازاً للهوية القومية.

وأن إحراز الغلبة يكمن فى القدرة على توظيف الفلسفة التربوية والأساليب التعليمية، والإمكانات التدريبية ، والمقدرة التقنية لخدمة التنمية وتحقيق الذات وتثبيت الهوية ، وتعزيز الوجود بمضامينه المادية والمعنوية ، والإرادةنحو هذه الغايات تبدأ بتطوير النظام التعليمى وتوظيفه لمواجهة تلك التحديات»[1]

وتأسيساً على ما تقدم فقد صدر فى أكتوبر 1970 أول قانون للتربية فى عهد الثورة، والذى تحددت فيه أهداف واختصاصات وزارة التربية والتعليم ، كما تم على أثر ذلك تشكيل لجنة عليا من أجل وضع أهداف التربية ، والسياسة التعليمية وذلك فى إطار الفلسفة الإجتماعية الجديدة.

(2) أسس فلسفة التربية فى عهد الثورة :

لقد وضعت اللجنة العليا المشار إليها أهم الأسس والإتجاهات العامة لفلسفة التربية

(1) اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، المركز الوطنى للبحوث ، (آراء ومقترحات بشأن تطوير النظام التعليمى فى الجماهيرية الليبية) ، مطابع الأمانه ، طرابلس 1996 ، ص 6.

وفقاً للتوجهات الثورية الجديدة والتى تمثلت فى :[1]

(أ) التربية خير أداة لرفع مستوى الفرد ، وتنمية شخصيته المتكاملة من ناحية ، ولرفع مستوى المجتمع وتطويره من ناحية أخرى.

(ب) إن التربية تزيد من وعى الفرد وفهمه للقيم الروحية والقومية ، وتنمى إحساسه بأصالة الأمة العربية حتى يعتز بها ، ويعمل على تحقيق الوحدة بين أبنائها.

(جـ) إن الدين الإسلامى – باعتباره عقيدة وأسلوب حياة – يجب أن يكون المصدر الرئيسى الذى تستمد منه التربية أصولها ومقوماتها الرئيسية.

(د) من أهم أسس التربية فى المجتمع الجديد إبراز التراث الثقافى والحضارى للمجتمع الليبى ، ودوره فى الحضارة الإنسانية أمام الأجيال الصاعدة ، وجعله أساساً وحافزاً للتقدم وتطوير أساليب الحياة الجديدة للأمة فى إطار العصرية المتسقة مع قيمها الروحية.

(هـ) التربية هى الأداة الأساسية لتجسيد إرادة الشعب العربى الليبى باعتباره جزءاً لايتجزأ من الأمة العربية لتحقيق أهدافه فى الحرية والاشتراكية والوحدة.

(و) التربية وسيلة هامة لإعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية.

إنه لمن الطبيعى لكى يتم أى تغيير ، فلابد من إجراء الدراسات العميقة والمتأنية للأوضاع الراهنة حتى تتضح الرؤية لإمكانية معالجة المستقبل من خلال النظر إلى الواقع الراهن ، حيث يمكن وضع التوقعات المستقبلية وطرح الخيارات والبدائل من أجل وضع الخطط اللازمة لتنفيذ سياسة تعليمية وفقاً للفلسفة الإقتصادية والإجتماعية الجديدة.

وقد تمت بالفعل هذه الدراسات حيث جاء فى أحد التقارير أن الدراسات التى أجريت بعد قيام الثورة مباشرة لتحديد المشكلات الأساسية للتربية والتعليم. قد بينت أن هذه المشكلات تتلخص فيما يلى :[2]

(1) الدكتور عبد الله عبد الدائم ، واقع فلسفة التربية فى البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1990 ، ص 62.

(2) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، (تقرير عن التعليم الأساسى بالجماهيرية الليبية) ، مركز البحوث التعليمية ، طرابلس ، 1993 ، ص 20.

- عدم وجود خطة ترتكز على العلمية والموضوعية.
- سوء الإدارة والتنظيم.
- عدم ملاءمة محتوى التعليم للمعطيات الجديدة.
- إرتفاع معدلات الأمية.
- اختلال نسب أعداد التلاميذ بالمراحل المكونة للهرم التعليمى.
- إرتفاع معدل الفاقد فى التعليم الإلزامى نتيجة الرسوب والتسرب.
- تدنى مستويات الإعداد والتدريب فى المجالات المهنية والفنية والتقنية.

وإزاء الطموحات والآمال التى كانت تحدو قادة الثورة حينذاك من أجل العمل الجاد فى كيفية وضع حلول جذرية لهذه المعضلات من واقعها الفعلى والميدانى ، فقد جاء التفكير أولاً فى إزاحة أو تعديل أهم معضلة تقف حجر عثرة فى سبيل التغيير وهى التشريعات التى كانت قائمة منذ ما قبل الثورة.

(3) إعادة النظر فى التشريعات والهياكل الإدارية فى ضوء كل من الفلسفة الجديدة والتحديات القائمة :

لاشك أنه لكى يمكن النظر إلى المشكلات السالفة الذكر ، ومن ثم التفكير فى إيجاد الحلول الناجحة لها فلابد من إعادة النظر فى كافة التشريعات التى كانت قائمة قبل تفجر الثورة لتحل محلها تشريعات جديدة أو تعديلات لتتلاءم والفلسفة التربوية الجديدة التى استمدت روحها من الفلسفة العامة الثاوية وراءها ، والمحددة فى الإعلان الدستورى الصادر عن مجلس قيادة الثورة فى 1969/12/11 ، والذى نصت المادة (14) منه على «إن التعليم حق وواجب على الليبيين جميعاً ، وهو إلزامى حتى نهاية المرحلة الإعدادية ، وتكفله الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية ، ويكون التعليم فيها مجانياً ، وتنظم بقانون الحالات التى يجوز فيها إنشاء مدارس خاصة ، وتعنى الدولة خاصة برعاية الشباب بدنياً وخلقياً وعقلياً».[1]

(1) الجمهورية العربية الليبية ، الجريدة الرسمية ، الإعلان الدستور ، عدد خاص ، السنة الرابع ، 15 ديسمبر 1969 ، ص 6.

وكانت هذه المادة الأساس التشريعى لتنظيم التعليم ، ولرسم سياسة الدولة إزاءه حيث صدرت استناداً على ذلك العديد من التشريعات التى تنظم توجهات السياسة التعليمية فى ليبيا ، ويمكن للدراسة الحالية أن توجز أهمها فيما يلى :

أ - قرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ 1970/2/9 بشأن تنظيم وزارة التربية والتعليم ، والقرار المعدل له بتاريخ 1971/4/12 ، ويعتبر هذان القراران أساس التنظيم الإدارى لأجهزة الوزارة فى عهد الثورة.

ب- القانون رقم (62) لسنة 1970 ، بشأن نظام الحكم المحلى ، وبناء عليه فقد أصدر وزير الحكم المحلى حينذاك القرار رقم 759 لسنة 1970 .

والذى تم بموجبه إعادة توزيع بعض مسئوليات واختصاصات وزارة التربية والتعليم على الإدارات المحلية بالمحافظات آخذاً بالنظام اللامركزى ، وذلك بدلاً من تمركز كل العمليات فى ديوان الوزارة.

جـ- القانون رقم (134) لسنة 1970 ، الصادر عن مجلس قيادة الثورة فى شأن التربية والذى تحددت بموجبه أهداف واختصاصات وزارة التربية والتعليم ، حيث نصت الفقرة (1) من المادة (2) على أن تتولى وزارة التربية والتعليم رسم السياسة العامة لشئون التربية والتعليم بما يتفق والأهداف القومية فى نطاق السياسة العامة للدولة ، ولها فى سبيل ذلك وضع السياسات والمشروعات والخطط اللازمة لتنفيذ هذه السياسة بما يتلاءم واحتياجات البلاد وتطورها.

د - قرار وزير التربية والتعليم رقم (1027) لسنة 1971 ، بشأن تنظيم الإدارة العامة للتدريب بالوزارة وذلك من حيث الأهداف والاختصاصات وأنواع الدورات التى تقيمها ، أساليب التدريب والمتابعة والتقويم.

هـ- قرار مجلس الوزراء 1973 بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم ، حيث أو كل هذا القرار لوزارة التربية والتعليم مهمة استحداث وسائل جديدة للتعليم ، وتطوير مناهجه وأساليب الدراسة بأحدث النظريات التربوية ، كما خولها أن تقوم بدراسة التوقعات المقبلة والإستعداد لمواجهتها بالتخطيط العلمى والعمل على توفير متطلباته.

لاشك إن هذه التشريعات الجديدة وغيرها الكثير من التشريعات التى توالت بعد ذلك قد هيأت لوزارة التربية والتعليم ، بل يمكن القول بأنها قد دفعت بها إلى أن تقوم بإحداث ما تراه من تغيير وتطوير فى هياكلها الداخلية (الإدارات والأقسام والمكاتب) من أجل إعادة توزيع وتحديد الإختصاصات والمسئوليات التى تقوم بها هذه الأجهزة.

وكان من بين عمليات التطوير فى مجال التخطيط التربوى أن أعادت الوزارة تنظيم اختصاصات الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ، بحيث يصبح من اختصاص هذه الإدارة القيام بما يلى :[1]

- رسم الخطط وإعداد المشروعات التى تكفل نشر التعليم فى البلاد كماً وكيفاً ونوعاً وتطويره ورفع مستواه ، وإقتراح إنشاء المدارس التجريبية والنموذجية.
- إجراء الدراسات الميدانية عن أوضاع الأنشطة التربوية والتعليمية فى البلاد ، وإعداد المقترحات والتوصيات بالخصوص.
- العمل على إمكانية تحقيق التوزان بين إنتاجية التعليم ، وما تحتاجه البلاد من قوى بشرية مؤهلة وذات كفاءة.
- المشاركة فى إعداد ميزانية التعليم بالتعاون مع الإدارة المالية.
- متابعة تنفيذ الخطط التربوية وتقويمها ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة ما قد يظهر من ثغرات أثناء سير عمليات التنفيذ.

وبمقارنة هذه الإختصاصات والمسئوليات الجديدة التى منحت للإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بمثيلاتها من المسئوليات التى انيطتت بها عند إنشائها عام 1966 – كما سبق البيان فى سياق هذا الفصل – يتضح أن هذه الإدارة قد أصبحت خلال فترة معينة بعد قيام الثورة ، وحتى قيام المؤتمرات واللجان الشعبية تم إعلان قيام سلطة الشعب فى مارس 1977 هى الجهة المسئولة عن شئون التخطيط التربوى وذلك بدءاً

(1) وزارة التربية والتعليم ، مركز البحوث التربوى ، (تقرير عن تطور التربية والتعليم فى ليبيا خلال المدة من 1970 حتى 1972 ، طرابلس ، 1972 ، ص 13.

من القيام بالدراسات والمسوح الميدانية ، ومروراً بالخطوات التمهيدية لوضع الخطط التربوية وحتى المراحل النهائية لتقويم هذه الخطط.

وهذا الدور الجديد الذى اضطلعت به هذه الإدارة يحتم بالضرورة على الدراسة الحالية أن تتناول تأثير التخطيط التربوى – فى ظل تلك المسئوليات – على عملية تطوير التعليم والأهداف التربوية خلال الفترة التى تولت فيها الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة مسئولية القيام بالتخطيط التربوى ، وذلك قبل نقل اختصاصات التخطيط إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية بعد إعلان سلطة الشعب فى 2 مارس 1977.

ولعله مما تجدر الإشارة إلى ذكره أن الفترة المعينة قد شهدت تنفيذ (الخطة الثلاثية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات 75/72) ، وهى أول خطة تنموية يتم تنفيذها فى عهد الثورة بعد إلغاء الخطة الخمسية الثانية والتى كانت معدة من قبل النظام الملكى السابق.

(4) أثر التخطيط التربوى فى تطوير التعليم والأهداف التربوية خلال هذه الفترة :

لقد سبقت الإشارة إلى أن الثورة الليبية قد رفعت عند تفجرها ثلاثة شعارات ، أو اهداف كبرى ناتجة عن دوافع سياسية واقتصادية وتاريخية لها جذورها العميقة فى نفسية المواطن العربى الليبى ، وهى المتمثلة فى (الحرية والإشتراكة والوحدة).

وإذا كانت هذه الثورة قد استطاعت خلال أشهر قلائل من أندلاعها أن تحقق الحرية السياسية بإجلاء القواعد البريطانية ثم الأمريكية عن تراب الوطن ، فإنها بعد فترة وجيزة أيضاً قد قطعت شوطاً كبيراً فى تحرير الإقتصاد الوطنى بطردها بقايا الإيطاليين الفاشيست والمستوطنين اليهود الذين كانوا يتحكمون فى توجيه عجلة الإقتصاد فى ليبيا، إلى جانب قيامها أيضاً بتأميم الشركات البترولية والمصارف الأجنبية العاملة فى ليبيا ، وقد ترتب على ذلك انتزاع ثرورة البلاد من أيدى الأجانب وإعادتها إلى أصحابها الأصليين ، إذ يشير العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية إلى «إن الثورة قد وجدت عند قيامها أن الميزانية العامة للدولة قد خصص الكثير منها لمرتبات خيالية كبيرة لأجانب لا يعملون شيئاً فى ميدان التنمية ، ولكن العهد الملكى السابق كان فريسة للسفارات

والشركات الأجنبية ودول الإستعمار ، ولذلك فقد استغنت الثورة بعد قيامها مباشرة عن خدمات عدد من الموظفين الأجانب من أصحاب الوظائف الكبيرة والمرتبات الخيالية ، بما لا يقل عددهم عن (900) موظفٍ من مختلف الجنسيات،[1]

لاشك أن هذه الإنجازات تتطلب ضرورة إعداد وتأهيل قوة بشرية وطنية لكى يمكن تسيير دفة الأمور ، والمحافظة على هذه المكتسبات الكبرى بعد خروج الأجانب من البلاد – خصوصاً – وأن لنا من التاريخ عبرة لما حدث لمصر عند تأميم قناة السويس بعد ثورة يوليو.

ومن هنا جاء التركيز على أهمية تطوير التعليم كقوة لها دورها الفاعل فى مرحلة بناء التنمية للمجتمع الجديد ، وأن ذلك لن يتأتى إلا من خلال تطوير الأهداف التربوية والتسلح بالتخطيط التربوى كركيزة أساسية لرسم السياسة التعليمية وتنفيذها ، حيث أكدت إحدى الدراسات أن «الإختلالات التى حدثت فى الخطة الأولى ترجع إلى تدنى مستوى التعليم والتدريب ، وعدم فعالية المخططات التعليمية المرتبطة بتأهيل وتدريب القوى العاملة ، كما أن التعليم كان ضعيف الصلة باحتياجات النمو والتطور الاقتصادى والإجتماعى فى المجتمع الليبى»[2]

وإدراكاً لتلك الحقائق ، وفى محاولة جادة لتطوير الأهداف التربوية فقد تضمن المخطط التربوى لأول خطة تربوية فى عهد الثورة ، وهى الخطة الثلاثية للسنوات 75/72 جملة من الأهداف التى يمكن للدراسة الحالية أن تلخص أهمها فيما يلى :[3]

(أ) العمل على إعداد المواطن المتشبع بالقيم والمثل الخلقية العليا المستمدة من تعاليم الإسلام ، والمؤمن بعروبته ، والواعى بأهمية العمل والإنتاج.

(ب) مد إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية طبقاً لما نص عليه الإعلان الدستورى.

---

(1) العقيد معمر القذافى ، ثورة الشعب العربى الليبى ، الجزء الأول ، الإدارة العامة للثقافة ، مطابع الثورة العربية ، طرابلس ، 1973 ، ص 196.

(2) اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، المركز الوطنى للبحوث (آراء ومقترحات بشأنتطوير النظام التعليمى فى الجماهيرية الليبية) ، مرجع سابق ، ص 17.

(3) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 295.

(جـ) تصحيح الأوضاع الحالية للهرم التعليمى ، وإيجاد نوع من التنسيق بين قاعدته وتدرجاته حتى قمته ، وإعادة النظر فى نظم الإمتحانات وتقييم الطلاب المعمول بها فى تلك الفترة .

(د) إعادة صياغة المناهج الدراسية بمراحل التعليم المختلفة بما يتمشى مع مخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة ، واتجاهات الثورة التكنولوچية من جهة أخرى.

(هـ) توجيه الطلاب لمراحل التعليم فوق الإعدادى كل حسب ميوله واتجاهاته ، وتحقيقاً للتوازن والتنسيق بين نوعياته التعليم من ناحية ، وتوفير المهارات المختلفة التى تتطلبها خطط التنمية فى مجالات الإنتاج والخدمات فى المرحلة المقبلة من ناحية أخرى.

(و) معالجة مشكلة تدنى مستوى التعليم والتدريب الفنى وذلك لما لهذا النوع من التعليم من دور فعال فى إنجاح مخططات التنمية التى تتجه استراتيچيتها نحو القطاعات الإنتاجية ، باعتبار أن التعليم الفنى يعد مصدراً رئيسياً لتغذية هذه القطاعات بالفنيين من مختلف الفئات والتخصصات.

(ز) التوسع فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار عن طريق إتاحة فرص الدراسة المسائية للكبار ، والحملات التطوعية ، والدورات الإجبارية التى تقيمها المؤسسات والهيئات العامة والخاصة للعاملين فيها.

من خلال مقارنة هذه الأهداف بما تضمنته الخطة الأولى من أهداف تربوية[1] يتضح بجلاء مدى التقدم فى محاولة تطوير الأهداف التربوية خلال الفترة التى أعقبت قيام الثورة ، حيث أن الأهداف التربوية للخطة الثانية (75/73) قد تضمنت فيما تضمنته أهدافاً تربوية جديدة يمكن اعتبارها أكثر تطوراً من أهداف الخطة الأولى ، ومع تقدير الدراسة الحالية للفارق الزمنى وأثر التطورات العصرية فى المجال التربوى والتعليمى فيما بين فترتى الستينيات والسبعينيات إلا أنه فى الوقت ذاته ينبغى إلا يغيب

(1) انظر أهداف الخطة الأولى ، ص 190 من هذا الفصل.

عن ذهن أى متتبع لحركة التعليم فى ليبيا ما للإرادة الثورية من دور فى الدفع نحو التغيير والتطوير والتنوير – وخصوصاً – بعد تحرير الإقتصاد الليبى وإعادة الثورة القومية للبلاد ، لاسيما وأن الدراسات التى أجريت بعد قيام الثورة قد بينت أن الجهود التى بذلت خلال الخطة الأولى فى مجال التوسع فى نشر التعليم لم تكن كافية للتصدى لمشكلات التعليم المزمنة ، وبالأخص فى مجالى التعليم الفنى والتقنى ، ومحو الأمية وتعليم الكبار. ولذا فقد كان اتجاه السياسة التعليمية بعد قيام الثورة نحو التصدى لمثل هذه المشكلات عن طريق تطوير التعليم فى جوانبه المختلفة.

(أ) من حيث التوسع فى نشر التعليم :

اتجهت الجهود بعد قيام الثورة نحو التوسع فى نشر التعليم بكافة مراحله وفروعه من أجل استيعاب ما يمكن استيعابه من الأطفال الملزمين فى مرحلة التعليم وذلك عن طريق توصيل الخدمات التعليمية الإلزامية إلى القرى والدواخل والجهات النائية ، ومضاعفه أعداد الفصول لمواجهة التوسع المنتظر فى تلك المرحلة والمراحل التى تليها.

ويستفاد من إحصائية تضمنها أحد التقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم حينذاك أن «النسبة المئوية للزيادة فى عدد تلاميذ المرحلة الإبتدائية خلال المدة فيما بين 1969 و 1976 قد وصلت إلى 104.5% ، وفى المرحلة الإعدادية 330% ، وفى المرحلة الثانوية 153% ، فى الوقت الذى وصلت فيه هذه نسبة خلال نفس المدة فى معاهد المعلمين والمعلمين والمعلمات إلى أعلى معدل لها وهو 314.5%»[1] .

وفى مجال التعليم الجامعى فقد انقسمت الجامعة الليبية منذ عام 1973 إلى جامعتين هما جامعة فى بنغازى أصبحت تسمى (جامعة قاريونس) ، وجامعة فى طرابلس أسمها (جامعة الفاتح) . ويشير تقرير آخر إلى أن «نسبة الزيادة فى إجمالى عدد الطلاب بهاتين الجامعتين ذكوراً وإناثاً قد وصلت خلال المدة فيما بين 1972 و 1975 إلى 64.4% ، منها فى الدراسات الإنسانية نسبة 53.3% ، وفى الدراسات العلمية نسبة 94.1%»[2] .

(1) وزارة التربية والتعليم (تقرير عن قطاع التربية والتعليم من 1969 حتى 1976) ، مطابع الوزارة ، طرابلس ، 1976 ، ص 15.

(2) وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ، (تقرير عن تطور التعليم في ليبيا خلال الخطة الثلاثية 75/73) ، مطابع الوزارة ، طرابلس ، 1975 ، ص 181.

ولأول مرة فى تاريخ الجامعة الليبية منذ إنشائها عام 1955 تفوق نسبة الدارسين بالعلوم التطبيقية نسبة الدارسين فى العلوم الإنسانية ، وإنْ دل ذلك على شئ فإنما يدل على تأثير التخطيط التربوى الذى عزز الإتجاه نحو الدراسات العلمية التقنية .

لاشك أن هذه المعدلات المرتفعة فى زيادة أعداد الطلاب بالمراحل المختلفة تدل على تطوير ملحوظ فى مجال نشر التعليم ، وتوسيع مجالاته ، ولكن هذه الزيادات قد لا تكون محققه للآمال العراض والطموحات الكبيرة للخطة الثلاثية للسنوات 75/73 عندما تصل الدراسة إلى تقويم منجزاتها وفقاً لأهدافها الموضوعة وذلك ما سيتم تناوله فى الفصل القادم.

ولكن المتتبع لحركة تطور التعليم الفنى فى ليبيا لمراحل ما دون التعليم الجامعى لتأخذه الدهشة حقاً حينما يجد أن التخطيط التربوى على الرغم من النجاحات التى حققها فى التعليم العام ، وخاصة فى الجانب الكمى منه ، فإنه قد وقف عاجزاً حيال أية محاولة للنهوض بالتعليم الفنى – كما ونوعاً وكيفاً – حيث لم تجد محاولة الإصلاح التى قامت بها وزارة التربية والتعليم عام 1971 عن طريق إلغاء التعليم الفنى الإعدادى الذى ثبت فشله ، وذلك فى محاولة من الوزارة لتكثيف ومضاعفة الجهود المبذولة من أجل تطوير هذا النوع من التعليم فى المرحلة الثانوية التى كانت أفضل من المرحلة الإعدادية ، ويستدل على ذلك مما ورد بإحصائيات التقويم التى نشرت كمقدمة للخطة الخمسة 80/76 والتى جاء فيها أن «نسبة الزيادة فى عدد الطلبة بمرحلة التعليم الفنى الثانوى خلال الخطة الثلاثية 75/72 لم تتعدّ 57.6% ، والتى كانت خلال الخطة الخمسية الأولى 47.4% وذلك رغم الجهود التى بذلت خلال الخطة الثلاثية 75/72 من أجل تطويره وزيادة الإقبال عليه»[1] .

وبالقاء نظرة عامة على مشكلة تدنى مستوى التعليم الفنى فى ليبيا ، يلاحظ أن هذه المشكلة لها جوانب ذاتية نفسية ، وهى المتمثلة فى النظرة الإجتماعية من زاوية ضيقة إلى كل ما يمت بصلة للعمل اليدوى والاستهانة به ، وتلك النظرة قد ترسبت فى

(1) الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط والبحث العلمى ، (خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى للسنوات 80/76) ، طرابلس ، 1976 ، ص ص 307 - 314.

أذهان المواطنين منذ عهود الإستعمار والتخلف والتبعية ، كما أن لها جوانب أخرى موضوعية ، وهى التى تتمثل فى قلة الحوافز المادية والمعنوية لخريجى هذا النوع من التعليم ، بالإضافة إلى عدم استناد الحلول التى طرحت لمعالجة هذه المشكلة على تخطيط علمى دقيق للقوى العاملة لمعرفة الإحتياجات الكمية والنوعية التى يتطلب إعدادها سواء على مستوى الخطة الواحدة ، أو على مستوى التخطيط الإستراتيچى على المدى الطويل.

أما فيما يتعلق بانخفاض نسبة الزيادة فى أعداد طلبة التعليم الفنى خلال الخطة الثلاثية للأعوام 75/73 ، فيمكن للدراسة الحالية استناداً على ما أشارت إليه التقارير والدراسات التى تطرقت إلى هذه المشكلة – أن ترجع الأسباب والعوامل الرئيسية التى كانت وراء انخفاض هذه النسبة إلى جملة من الحقائق أهمها :

- إن عملية الإلغاء المفاجئ لمرحلة التعليم الفنى الإعدادى – على الرغم من سلامتها من الناحية الإجرائية – إلا أنه قد نتج عنها إرباك لبعض الطلاب والخريجين ، بل وأولياء أمورهم أيضاً كانت له انعكاساته السلبية فيما بعد على عملية توجيه الطلاب نحو هذا النوع من التعليم حتى بالنسبة للمرحلة الثانوية ذاتها التى استهدفت الوزارة من وراء ذلك الإجراء تطويرها ، حيث إنه كان ينبغى أن يصاحب ذلك الإلغاء عملية توعية اجتماعية موسعة سواء عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ، أو الملتقيات والمنتديات الجماهيرية لتوضيح الهدف من إلغاء التعليم الإعدادى والتركيز على أهمية تطوير التعليم الفنى الثانوى باعتبارة المرحلة المتوسطة بين الإتجاهيين سواء مواصلة التعليم الجامعى ، أو الإنخراط فى ميدان العمل.

- ضعف المستوى التدريبى وخاصة فى المجال العملى التطبيقى وذلك يرجع إما إلى نقص فى المعدات اللازمة ، أو تدنى فى مستوى هيئات التدريس ، أو نتيجة لعدم الإشراف والمتابعة الدقيقة لتطبيق المناهج المقررة وطرق التدريس مما أدى ذلك إلى مخرجات ضعيفة المستوى التخصصى المهنى الأمر الذى جعل المسئولين بكلية الهندسة بجامعة قاريونس بحسون بخطورة هذه المشكلة حيث

أقامت الكلية دورات تخصصية تنشيطية لخريجى التعليم الفنى بالمراحل الوسطى وذلك مساهمة من الكلية فى خدمة البيئة.

ضعف القيادات والأجهزة الإدارية التى تولت تسيير العمل بمدارس ومعاهد التعليم الفنى ومراكز التدريب المهنى وخصوصاً بعد إعلان الثورة الإدارية عام 1973 والتى أسيئ فهم أغراضها ومقاصدها ، فبدلاً من اختيار قيادات ذات كفاءة إدارية وفنية عالية وخبرة عملية سواء فى الجانب التخصصى الفنى أو الجانب الإدارى البحت لهذه المدارس والمعاهد والمراكز المهنية ، تدخلت فى عملية الإختيار والتصعيد المؤثرات العشائرية والقبيلة مما أدى إلى إفراز قيادات دون المستوى المطلوب كان توليها مناصب الإدارة فى هذه المؤسسات يمثل معول هدم وتدمير ، حيث ارتبكت الأجهزة الإدارية وانحط مستوى التنفيذ والمتابعة لخطط التعليم والتدريب ، وانتشرت الوساطة والمحوبية ، والفساد والتسيب الإدارى وأهملت الأهداف الرئيسية التى أنشئت من أجلها هذه المدارس والمعاهد والمراكز المهنية ، حيث أن هذه القيادات قد سارعت بمجرد استلامها مناصب العمل القيادى فى هذه المؤسسات إلى نقل وندب أبناء العمومة والأصدقاء دون مراعاة لجوانب الكفاءة والخبرة والتخصص وهمشت فى المقابل دور العناصر الأخرى حتى ولو كانت من ذوى الخبرة والكفاءة ، والذى يطلع على تقارير الرقابة الشعبية التى عرضت على المؤتمرات الشعبية الأساسية فى دور انعقادها وكذلك تقارير المتابعة لخطط التحول. وتقارير القوافل الثورية فى السنوات الأخيرة سيجد الكثير والكثير.

تعدد جهات الإشراف على التعليم الفنى دون أن يكون لمعظم هذه الجهات الدراية والمقدرة والاستعداد التام لتسيير عملية التعليم الفنى التى أسندت إليها مهمة الإشراف عليه ، وفى هذا المجال تشير إحدى الدراسات إلى «أن التعليم الفنى فى ليبيا قد مر بعده تجارب مريرة إختلفت خلالها التبعية الإدارية ، والأهداف العامة والخاصة للمؤسسات التعليمية والتدريبية ، عندما كانت تبعية مؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى خلال هذه الفترة ترجع إلى القطاعات المختلفة فى الدولة مثل : الخدمة العامة ، الزراعة ، المواصلات ، الكهرباء ، الصحة ،

النفط .. إلخ ، ولم تتوحد هذه التبعية إلا فى عام 1988 عندما أنشئت أمانة خاصة تسمى (الأمانة العامة للتكوين والتدريب المهنى) ، حيث اسندت إليها مهمة الإشراف على برامج التعليم الفنى والتدريب ولكنها هى الأخرى لم تستمر أكثر من ثلاث سنوات ، حيث تم دمجها منذ بداية التسعينيات فى أمانة التربية والتعليم ، ثم تعود مرة أخرى كأمانة مستقلة عن أمانة التعليم عام 1997 ويسند إليها مرة أخرى مهمة الإشراف على التعليم الفنى والتقنى والمهنى.

لاشك أن عدم الإستقرار فى سياسة الإشراف على برامج التعليم الفنى فى ليبيا سواء قبل الثورة أم بعدها كانت لها انعكاساتها السلبية على مسار التعليم الفنى ، وتبعثر معظم الجهود التى بذلت من أجل تحسينه وتجويده.

- عدم الوفاء بالتعهدات التى سبق إعلانها والتى تقضى بالسماح لخريجى التعليم الفنى من المراحل الوسطى بمواصلة التعليم الجامعى فى مجال التخصص حيث اقتصر ذلك فيما بعد على الطلبة الأوائل أو المعاقين ولم يتمكن من الوصول إلى الجامعة إلا عدد محدود وعن طريق قنوات خاصة. إن ذلك – بدون شك – زاد من درجة الإحباط النفسى لدى منتسبى هذه المؤسسات وأثر بالتالى فى نسبة الإقبال عليها ، ضف إلى ذلك إن الدورات والبعثات الخارجية التى تم إيفادها من خريجى التعليم الفنى مع قلتها لم توضع لها معايير محددة وثابتة وعادلة يمكن أن تكون حافزاً للإقبال على هذا النوع من التعليم من جهة ، ودافعاً للطلبة فى هذه المؤسسات على بذل مزيد من الجهد فى التحصيل العلمى لضمان الفوز بمثل هذه الدورات والبعثات عند التخرج من جهة أخرى.

بعد هذا الإستعراض الموجز لبعض الحقائق التى تعد – فى نظر الدراسة الحالية – من بين العوامل الرئيسية التى عرقلت جهود التخطيط التربوى فى التصدى لمشكلة التعليم الفنى فى ليبيا ، يمكن القول بأن التخطيط التربوى بعد قيام الثورة وإنْ كان قد أخفق فى هذا الجانب خلال هذه الفترة ، فليس معنى ذلك إن الجهود قد توقفت بل إن هناك طرحاً جديداً للتصدى لهذه المشكلة بدأت تظهر ملامحه بعد أن تولت المؤتمرات الشعبية الأساسية عملية تخطيط واتخاذ القرار فى المجتمع الليبى بعد إعلان قيام سلطة

الشعب ، ويتمثل هذا الطرح الجديد فى (مشروع البنية التعليمية الجديدة) الذى أقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية فى مطلع الثمانينيات واتخذ منهجاً وأسلوباً لتطوير التعليم فى الجماهيرية الليبية خلال الثمانينيات والتسعينيات ، وسوف يتناول الباحث ذلك عند مناقشة أثر التخطيط فى تطوير التعليم والأهداف التربوية بعد قيام سلطة الشعب.

واستكمالاً لمناقشة أثر التخطيط فى التربية والتعليم خلال المدة التى سبقت إعلان قيام سلطة الشعب فيمكن القول أيضاً بأنه كان للتخطيط التربوى بالإضافة إلى أثره فى التعليم العام والتعليم الجامعى أثراً ملحوظاً خلال المدة المعنية فى تطوير برامج التعليم فى عدة مجالات أخرى.

(ب) من حيث محو الأمية وتعليم الكبار :

اتسمت الجهود التى بذلت فى العهد الملكى السابق فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار بعدم الجدية فى مواجهة المشكلة ، وعدم إعطائها الأهمية التى تتناسب وحجمها ، كما كان لغياب التخطيط الشامل وانعدام التنسيق بين الوزارات والمؤسسات والهيئات أثرهما الكبير فى بعثرة تلك الجهود وفتور الحماس الذى صاحب بداية حملات محو الأمية فى عام 1965.

وما إن جاءت الثورة حتى رفعت شعار (العلم للجميع) باعتباره السبيل الوحيد لمواكبة العصر الذى نعيش فيه ، كما دعت إلى ثورة فى التعليم من حيث الشكل والمضمون ، وفى هذا الإطار يشير أحمد محمد القماطى إلى «إنه قد تم منذ بداية السبعينيات وضع مخططات لمحو الأمية وحددت الأهداف ، ورصدت المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ سياسة مبرمجة لمحاربة الأمية على الأمدين القصير والطويل ، حيث اتجهت هذه السياسة إلى :[1]

- إصدار التشريعات التى تضمن تنفيذ وتحديد مسئوليات كل جهة تسهم وشتارك فى هذا المجال.

(1) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 324.

- قومية المشكلة ، أى بمعنى مشاركة جميع المواطنين والوزارات والمؤسسات الهيئات والشركات فى مواجهتها.

- تنظيم الحملات المركزة والشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

كما تشير دراسة أخرى إلى ،إن الجهود التى بذلت بعد قيام الثورة فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار قد أسفرت عن التوصل إلى وضع ثلاثة مشروعات لمحو الأمية فى ليبيا وهى :[1]

- مشروع المخطط الثلاثى لمحو الأمية (74/73 - 76/75).

- مشروع المخطط العشرى لمحو الأمية (73/72 - 82/81).

- مشروع مخطط طويل المدى لمحو أمية الإناث (74/73 - 92/91).

ويتضح مما تقدم الأثر الواضح للتخطيط التربوى على تطوير الجهود التى بذلت بعد قيام الثورة فى سبيل معالجة هذه المشكلة المزمنة ، والتى تعد من العوامل التى تقف حجر عثرة فى طريق إنجاح تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد.

وإذا كان التخطيط التربوى خلال هذه الفترة قد ساهم فى إعداد البرامج ووضع الخطط والمشروعات التى تتصدى لمشكلات التربية والتعليم من أجل امكانية إيجاد العلاقة الترابطية المنشودة بين مخرجات التعليم من جهة ومتطلبات التنمية من جهة أخرى ، وإنْ كانت جهوده قد كللت بالنجاح فى بعض الجوانب وأخفقت فى جوانب أخرى فإن هناك جانباً آخر يساهم مساهمة فعالة فى إنجاح الخطط التربوية ، إنْ لم يكن هو المحرك الحقيقى والقوة الدافعة من أجل تنفيذ المخططات الإنمائية فى شتى مجالاتها سواء الخدمية منها أم الإنتاجية ألا وهو (التمويل) ، فهل كان للتخطيط التربوى أى أثر فى تعزيز هذا الجانب خلال المدة المذكورة ؟

(جـ) من حيث تعزيز تمويل التربية والتعليم :

إن الطفرة الكبيرة التى شهدها قطاع التربية والتعليم فى ليبيا بعد قيام الثورة -

(1) وزارة التخطيط والتنمية (الخطة الثلاثية للتنمية الإقتصاية والإجتماعية 75/73) ، مرجع سابق ، ص 270.

وخاصة فى الجانب الكمى منه – إلى جانب الإهتمام بالتخطيط الشامل بصورة عامة ، وبالتخطيط التربوى بوجه خاص سواء فى مجال التوسع فى نشر التعليم وتعميمه ورفع مرحلة الإلزام ، أو الجهود التى بذلت من أجل إمكانية تجويده وتحسينه. أو البرامج والمشروعات التى وضعت لمحاربة وسد منابع الأمية ، لابد وأن تفرض على مقدرى وواضعى ميزانية التنمية للقطاعات المختلفة أن يراعوا حاجة تلك التطورات الهائلة فى مجال التربية والتعليم من المخصصات المالية التى تتلاءم وحجم تلك الاستثمارات الكبيرة ، خصوصاً وأن الظروف الإقتصادية للبلاد قد طرأ عليها تحسن كبير ، وذلك مقارنة بالفترة التى وضعت ونفذت خلالها الخطة التنموية الأولى ، بعد أن تمت سيطرة البلاد على ثرواتها القومية ، واستعادتها من أيدى الاحتكارات الأجنبية.

وإذا كان مقدار ما خصص لقطاع التربية والتعليم من ميزانية التنمية للخطة الأولى التى نفذت فى العهد الملكى السابق قد بلغ (000 . 365 . 22) مليون جنيه ليبى ، أى ما يعادل 13.2% من الميزانية العامة للتمية البالغ مقدارها (169) مليون جنيه ليبى بحيث يتم انفاق تلك المخصصات على مدى السنوات الخمس للخطة ، فإن المصادر تشير إلى أن «جملة الإستثمارات للخطة الثلاثية 75/72 قد بلغت (1165) مليون دينار ليبى ، خص قطاع التربية والتعليم منها (107.572) مليون دينار ليبى ليتم انفاقها على مدى ثلاث سنوات فقط ، أى أن نسبة زيادة مخصصات الخطة الثانية على الخطة الأولى قد بلغت 381%»[1]

يفهم مما تقدم أن نسبة مخصصات قطاع التربية والتعليم قد شهدت زيادة ملحوظة من جملة استثمارات الخطة الثانية ، وذلك مقارنة بما تم تخصيصه لهذا القطاع فى الخطة السابقة ، وإنْ دل ذلك على شئ فإنما يدل على اهتمام الثورة بهذا القطاع والتخطيط للنهوض به. ويستدل على هذا الإهتمام مما ورد ضمن أهداف تلك الخطة ، والتى كان من بينها ضرورة إعادة النظر فى المناهج التعليمية المطبقة حينذاك ، وخصوصاً يعد خطاب زواره التاريخى فى 1973/4/15 ،[2] الذى أعلن فيه قائد الثورة

(1) ج.ع.ل ، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ، مركز التوثيق التربوى ، (تقرير عن تطور التعليم فى ج.ع.ل خلال المدة من 1970 حتى 1972) ، مطابع الثورة ، طرابلس ، ص 16.

(2) خطاب زوارة كان أثناء مرحلة تنفيذ الخطة الثلاثية 75/72 ولذا فإنه قد أحدث تغييرات فى عمليتى سير تنفيذ الخطة عندما شرع فى تنفيذ النقاط الخمس المذكورة.

النقاط الخمس المشهورة ، والتى اتخذت كدليل ومنهاج عمل لاستحداث تغييرات جذرية فى المناهج الدراسية لكى تتلاءم وما تنشده الثورة من تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية فى حياة المجتمع العربى الليبى.

(د) من حيث تطوير المناهج الدراسية :

نظراً لما لهذه النقاط الخمس من انعكاسات مؤثرة على المسيرة التربوية والتعليمية فى البلاد ، سواء فيما يتعلق بنتائج الثورة الإدارية ، أو التشريعات الخاصة بالتربية والتعليم ، أو الثورة الثقافية التى تمحورت بالدرجة الأولى حول تغيير وتثوير المناهج الدراسية فمن المفيد إيجاز ما تضمنته هذه النقاط وبيان أثر كل منها على التعليم والأهداف التربوية فى الجماهيرية الليبية ، حيث ركزت هذه النقاط على ما يلى :

(أ) تعطيل القوانين : ويقصد بذلك تعطيل كافة القوانين التى كان معمولاً بها قبل الثورة ، إذ يشرح العقيد معمر القذافى الغرض من ذلك بقوله «إن كافة الإجراءات التى تتخذ لا يمكن الرجوع فيها إلى نصوص قانونية ، قد لا تتفق مع ما هو واقع بالفعل ، وإنما تتخذ الإجراءات حسب الحالة التى تقع وذلك تحقيقاً للتحول الثورى ، ولكن لا يعنى ذلك أن يخاف الناس على أرواحهم ، أو أموالهم وممتلكاتهم لأننا نحكم بالشريعة الإسلامية ، ولا يمكن فى ظل شريعة الله أن يظلم أحد»[1] .

وقد ساعد ذلك على ظهور تشريعات جديد للتعليم نظمت اختصاصات وزارة التربية والتعليم والأجهزة التابعة لها فى ذلك تعزيز اختصاصات الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ، حيث سبق للدراسة الحالية أن تتناولت ذلك ضمن سياق هذا الفصل.

(ب) تطهير البلاد من المرضى : ويقصدبذلك تطهير البلاد من مروجى الأفكار السياسية المستوردة ، ودعاة التزمت والتطرف الدينى الذين كانوا متغلغلين فى المؤسسات التعليمية وغيرها.

(1) العقيد معمر القذافى ، السجل القومى (بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافى) ، المجلد الرابع ، 73/72، ص 642.

(جـ) تحقيق الحرية :

ويقصد بذلك تطبيق الديمقراطية السياسية التى تعتمد على الجماهير باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية فى التغيير الثورى. ونتيجة لذلك فقد أصبحت المؤسسات التعليمية تدار من قبل لجان شعبية يتم تصعيدها من داخل هذه المؤسسات وذلك بدلاً من إدارتها عن طريق مدراء يتم تعيينهم من الإدارة المركزية كما كان معمولاً به فى السابق ، غير أن طريقة تصعيد هذه اللجان قد شابها شئ من سوء الفهم للهدف الحقيقى من عملية التصعيد حيث تدخلت فى اختيار القيادات اعتبارات أخرى سبق أن تناولتها الدراسة الحالية منذ قليل.

(د) الثورة الإدارية :

وتهدف الثورة الإدارية إلى تخليص الأجهزة الإدارية من الروتين المعرقل لإجراءت التحول الثورى ، وتطعيم هذه الإدارات بالعناصر المخلصة والفاعلية التى يمكن أن تجعل من هذه الأجهزة أدوات لسرعة واتفاق تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية لا معرقلة لها ، ولكن بكل أسف فلم تحقق الثورة الإدارية حتى الآن الأهداف التى قامت من أجلها ، إنْ لم تكن قد ازدادت الأحوال أكثر سوءاً عن ذى قبل ، وذلك نتيجة التركة المثقلة بها هذه الأجهزة من جهة ، والأسلوب الذى تم به معالجة هذه المشكلة والذى تمثل فى عدم اختيار القيادات الجيدة التى تنوء عن مصالحها الذاتية، وتكرس جهدها للمصلحة العامة من جهة أخرى.

وكما يقول الدكتور عبد الله عبد الدائم «لا نقول جديداً إذ ذكرنا أن خير نظم التعليم ومبادئه وأهدافه تفسد ، ويتضاءل عطاؤها إذا قادتها أيد سيئة عاجزة ، وأن بعض النظم الضعيفة قد يصلح أمرها إذا قضيت لها قيادات بارعة خبيرة»[1]

(هـ) الثورة الثقافية :

إن المطلب الحيوى للثورة الثقافية هو التخلص من المناهج التقليدية ، القديمة

---

(1) الدكتور عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوى : أصوله وأساليبه وتطبيقاته فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص 459.

والمستوردة والتى كانت تحشو أدمغة الطلاب بآراء وأفكار وفلسفات لا تمت للواقع المتخلف فى ليبيا بأية صلة ، ولا تعالج الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية برؤية عصرية متنورة ومتطورة.

ويؤكد معمر القذافى على «إن الثورة الثقافية لابد أن تحطم كل المناهج المزيفة التى استوردت من الغرب ، ويقول أيضاً فى الكتاب الأخضر : إن كافة أساليب التعليم السائدة فى العالم يجب أن تحطمها ثورة ثقافية عالمية تحرر عقلية الإنسان من مناهج التعصب والتكييف العمدى لذوق ومفهوم وعقلية الإنسان»[1] .

لقد كان للثورة الثقافية – فى الواقع – نتائجها الملحوظة على العملية التربوية والتعليمية فى ليبيا ، إذ اتجهت السياسة التعليمية إثر ذلك نحو غربلة المناهج الدراسية المطبقة فى مختلف المراحل التعليمية ولاسيما مراحل التعليم ما قبل الجامعى ، وأضحت بوادر التغيير تظهر سنة بعد أخرى ، غير إنه من الملاحظات التى أخذت على عملية تغيير المناهج عدم استقرارها وعدم خضوعها للتجربة قبل تعميمها وعدم تغييرها مع بداية العام الدراسى.

ومن خلال خبرة الباحث العملية التى قضاها فى التدريس بالمرحلتين الثانوية والجامعية يمكن القول بأن هذه المناهج كثيراً ما يتم تغييرها سنوياً وعادة مايجرى تغييرها أو تعديلها قبل نهاية العام الدراسى بأشهر قلائل ، وعلى الرغم من العدد الكبير الذى يشارك فى تأليف الكتب وتصحيحها ومراجعتها فإنها لا تخلو من الأخطاء المطبعية واللغوية والنحوية والفنية.

لاشك إن عملية سرعة التغيير ولاسيما فى مناهج الإجتماع والفلسفة والتاريخ والجغرافيا للمرحلتين الأساسية والوسطى قد أثقلت كاهل الخزانة بالأموال الطائلة وذلك علاوة على ما أحدثته من إرباك للطلبة والمدرسين وما تبعها أيضاً من ظواهر الاستغلال سواء فى طريقة إعدادها أو طبعها خارج البلاد. كما إن عملية التغيير تلك لم تكن وفق خطة مدروسة ، ومما يؤكد ذلك إلغاء بعض المقررات – كاللغات الأجنبية

(1) معمر القذافى ، الكتاب الأخضر ، الركن الثالث للنظرية العالمية الثالثة ، (التعليم) ، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، مارس 1985 ، ص 184.

مثلاً – وحرق كتبها وتكليف مدرسيها بمواد أخرى لا تمت لتخصصهم بأية صلة ، ثم العودة إليها مرة أخرى وتطبيقها من الصف الأول الإعدادى بعد أن ضاعت الكتب وفقد المدرسون معلوماتهم اللغوية.

من الإستعراض السابق لتطور التخطيط التربوى وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية فى ليبيا خلال المدة المحصورة فيما بين قيام الثورة عام 1969 ، وإعلان سلطات الشعب عام 1977 والذى انتقلت بعده مهمة التخطيط واتخاذ القرار إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية يمكن للباحث أن يلخص أثر التخطيط خلال هذه المدة فى النقاط التالية :

1- كان للتخطيط التربوى أثر ملحوظ فى مجال التوسع فى نشر التعليم ولاسيما فى مراحل التعليم الإبتدائى ، والإعدادى ، والثانوى ، ومعاهد المعلمين والمعلمات. كما كان له أثره أيضاً فى زيادة الإقبال على الدراسات العلمية على مستوى التعليم الجامعى.

2- إن الجهود التى ظهرت خلال هذه الفترة فى مجال محاربة الأمية سواء عن طريق التشريعات الجديدة أو الخطط القصيرة والطويلة المدى وما تضمنته هذه الخطط من برامج ومشروعات وأهداف وغايات ، يمكن إعتبارها مرحلة أكثر تطوراً من المراحل السابقة التى عالجت مشكلة الأمية فى ليبيا منذ استقلالها عام 1951.

ويرجع الفضل – فى رأى الدراسة الحالية – إلى ظهور التخطيط التربوى وتطوره وما حظى به من دعم ومساندة عند قيام الثورة حيث أسفرت تلك الجهود عن انخفاض كبير فى معدلات الأمية إذ يشير أحد التقارير إلى «إن عدد الأميين طبقاً لإحصاء عام 1973 ممن هم فى سن 10 سنوات فأكثر كان نحو (203) ألف مواطناً من الذكور ، وبنسبة مئوية قدرها نحو 31% من مجموع هذه الفئة العمرية ، ونحو (439) ألف من الإناث وبنسبة مئوية قدرها 73% ، وقد انخفضت تلك الأعداد فى عام 1975 إلى نحو (175) ألف من الذكور أى بنسبة مئوية قدرها 27% ، ونحو (436) ألف من الإناث ، أى بنسبة

64% ، ثم انخفضت هذه النسب فى عام 1980 إلى 20% فى الذكور ، و 49% فى الإناث،[1] .

3- لقد سبقت الإشارة إلى أن المخصصات المالية للتعليم قبل ظهور التخطيط كانت تعد بطريقة يغلب عليها طابع الإرتجال نظراً لعدم وجود البيانات والإحصاءات اللازمة عن هذا القطاع ، وما زيادة مخصصات التعليم فى ميزانية التحول للسنوت 75/72 إلا دليل على أثر التخطيط التربوى فى توضيح إحتياجات قطاع التعليم من المخصصات اللازمة لتنفيذ مشروعاته الإستثمارية المدرجة بهذه الخطة ، حيث ساهم قسم الإحصاء التربوى بالإدارة العامة للتخطيط والمتابعة فى إعداد بعض البيانات والإحصاءات الخاصة بالتعليم وذلك عندما تولت هذه الإدارة بعض الإختصاصات والمهام الجديدة منذ عام 1973 .

- إن الثورة الثقافية التى تلازم انطلاقها مع وضع الخطة التربوية الثانية للسنوات 75/72 قد عززت من اتجاه التخطيط نحو تغيير المناهج الدراسية المطبقة بغية الربط بين مخرجات التعليم وما تحتاجه برامج التنمية من قوى عاملة مدربة من جهة ، والقيام بمحاولات بناء قاعدة من البيانات والإحصائيات والمعلومات التى تساعد على إحداث ما يراد من تغييرات ووضع التنبئوات والتقديرات الأكثر ملاءمة ، والبعيدة عن أساليب التخمين والإرتجال من جهة أخرى.

لذا يمكن القول بأن الدفعة القوية التى منحتها حكومة الثورة لتعزيز دور الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة قد ساعدت على تطوير أساليب التخطيط خلال هذه الفترة مما كان لها الأثر فى تحقيق لعض المكاسب فى مجال تطوير التعليم ولاسيما فى الجانب الكمى منه

أما فى المجال النوعى فقد ظهر أن المشاكل المزمنة للتعليم الفنى فى ليبيا ، والمتمثلة فى بعض القيم والعادات والتقاليد الإجتماعية الموروثة والمترسبة منذ عهود التخلف والإستعمار والتبعية كانت من ضمن الأسباب الرئيسية التى عرقلت

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، (خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 85/81) ، الجزء الثانى ، ص 191 .

جهود التخطيط التربوى فى إمكانية النهوض بهذا النوع من التعليم ، وذلك بالإضافة إلى عدم محاولة الإستفادة من خبرات بعض الدول التى استطاعت التغلب على هذه المشكلة . إن التقوقع والإنعزالية ، والتشبث بالنظريات القديمة والقدرات الفنية المحلية الضئيلة لمعالجة مثل هذه الأمور لمن العوامل التى تعد هى الأخرى سبباً فى عدم قدرة التخطيط التربوى خلال هذه الفترة على التصدى لمشكلة التعليم الفنى فى ليبيا بصورة أكثر فاعلية . ناهيك عن عدم الإستقرار الإدارى ، ولاسيما على مستوى قيادات المؤسسات التعليمية خلال الفترة التى أعقبت قيام الثورة الإدارية ، وما كان له من انعكاسات على جهود التخطيط التربوى فى هذا المجال .